

Distr.
GENERAL

E/ICEF/1997/10 (Part II)
27 March 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



للعلم

منظمة الأمم المتحدة للطفولة

المجلس التنفيذي

الدورة السنوية لعام ١٩٩٧

٢ - ٦ حزيران/يونيه ١٩٩٧

البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت*

تقرير المديرية التنفيذية

موجز

تقدم هذه الوثيقة لمحة عامة عن التطورات التي حدثت في برامج وعمليات منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) في عام ١٩٩٥. وبعد المقدمة، يركز الفصل الأول على الاتجاهات العالمية التي تؤثر على الطفل وما تقوم به اليونيسيف، بما في ذلك الفقر وتقديم المعونة والعولمة والنمو والإنصاف، وتنفيذ مبادرة الـ ٢٠/٧٠، والتحول الحضري، واللامركزية، والشراكات مع المنظمات غير الحكومية، والمرأة والطفل باعتبارهما من ضحايا العنف. ويستعرض الفصل الثاني التحديات التي ووجهت في تنفيذ البرامج خلال عام ١٩٩٦، وخاصة فيما يتعلق بدعم تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل. وترد في الفصل الثالث لمحة عامة عن الأنشطة المضطلع بها في المجالات البرنامجية الرئيسية. وبالإضافة إلى الأنشطة القطاعية، تجري أيضا مناقشة بناء القدرات، ومشاركة المجتمعات المحلية والاستدامة؛ وتعزيز التقييم والرصد؛ وقضايا نوع الجنس والتنمية؛ وعمليات الطوارئ. ويتناول الفصل الرابع المسائل التالية التي تهتم المجلس التنفيذي بوجه خاص: متابعة المؤتمرات الدولية؛ وإشاعة التفوق الإداري، بما في ذلك الميزانية المتكاملة، وتنسيق الميزانيات، والنظم والعمليات المالية المتبعة في اليونيسيف؛ ومراجعة الحسابات والمراقبة. وترد في الفصل الخامس معلومات عن تعبئة الموارد والإيرادات والنفقات. ويقدم المرفق إحصاءات إضافية عن البرامج.



المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
٥	١٠-١	مقدمة
٧	٢٣-١١	أولا - الاتجاهات العالمية التي تؤثر على الطفل وما تقوم به اليونيسيف . . .
٧	١٣-١١	ألف - الفقر وتقديم المعونة
٨	١٦-١٤	باء - العولمة والنمو والإنصاف
٩	١٧	جيم - تنفيذ مبادرة الـ ٢٠/٢٠
٩	١٩-١٨	دال - التحول الحضري
١٠	٢٠	هاء - اللامركزية
١٠	٢١	واو - الشراكات مع المنظمات غير الحكومية
١٠	٢٣-٢٢	زاي - المرأة والطفل بوصفهما من ضحايا العنف
		ثانيا - التحديات التي ووجهت في تنفيذ البرامج خلال عام ١٩٩٦: دعم تنفيذ
١١	٤٢-٢٤	اتفاقية حقوق الطفل
١٥	٩٤-٤٣	ثالثا - لمحة عامة عن الأنشطة المضطلع بها في المجالات البرنامجية الرئيسية
١٥	٦٥-٤٣	ألف - لمحة عامة عن الأنشطة القطاعية
١٥	٤٧-٤٥	تعزيز الأنظمة الصحية
١٦	٥٠-٤٨	وفيات الأمهات
١٧	٥٢-٥١	صحة المراهقين
١٧	٥٦-٥٣	التغذية والأمن الغذائي للأسر المعيشية
١٩	٦٢-٥٧	التعليم الأساسي
٢٠	٦٥-٦٣	المياه، والبيئة، والإصحاح
٢١	٦٩-٦٦	باء - بناء القدرات ومشاركة المجتمعات المحلية والاستدامة
٢٢	٧٦-٧٠	جيم - تعزيز التقييم والرصد

المحتويات (تابع)

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>
٢٤	٨٢-٧٧ دال - نوع الجنس والتنمية
٢٦	٩٤-٨٣ هاء - عمليات الطوارئ
٢٦	٨٨-٨٣ تنسيق المساعدة الإنسانية
٢٧	٩٤-٨٩ . . متابعة جدول أعمال مناهضة الحرب ودراسة غراسا ماشيل
٢٨	١١٣-٩٥ رابعا - المسائل التي تهم المجلس التنفيذي بوجه خاص
٢٨	١٠٢-٩٥ ألف - متابعة المؤتمرات الدولية
٣٠	١١٠-١٠٣ باء - إشاعة التفوق الإداري
٣١	١١٣-١١١ جيم - مراجعة الحسابات والمراقبة
٣٢	١٣٢-١١٤ خامسا - تعبئة الموارد، والإيرادات والنفقات
٣٢	١١٧-١١٤ ألف - تعبئة المزيد من الموارد العامة
٣٣	١٢٥-١١٨ باء - الإيرادات
٣٥	١٢٧-١٢٦ جيم - بطاقات المعايدة والعمليات المتصلة بها
٣٦	١٢٩-١٢٨ دال - النفقات الاجمالية
٣٧	١٣٣-١٣٠ هاء - النفقات البرنامجية

قائمة الجداول

٣٤ ١ - إيرادات اليونيسيف حسب مصدر التمويل
٣٥ ٢ - إيرادات اليونيسيف حسب نوع التمويل
٣٦ ٣ - النفقات حسب نوع المدخلات

قائمة الأشكال

٣٨ ١ - النفقات البرنامجية لليونسيف موزعة حسب الميدان البرنامجي، بما في ذلك النفقات في حالات الطوارئ، ١٩٩٦
----	--

المحتويات (تابع)

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>
٣٨	٢ - النفعات البرنامجية لليونيسيف على حالات الطوارئ وإعادة التأهيل موزعة حسب الميدان البرنامجي ١٩٩٦
٣٩	٣ - النفعات البرنامجية لليونيسيف موزعة حسب المنطقة الجغرافية، ١٩٩٦
٤٠	<u>المرفق</u> - النفعات البرنامجية للبلدان المصنفة حسب الناتج القومي الاجمالي ومعدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة

مقدمة

١ - تميز عام ١٩٩٦ بسلسلة من الفعاليات التي أضفت أهمية خاصة على الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء اليونيسيف. وعلى الصعيد العالمي، انتظم هذا العام معالم هامة بالنسبة للطفل، إذ تحقق التصديق العالمي على اتفاقية حقوق الطفل وقدم الأمين العام للأمم المتحدة تقريراً إلى الجمعية العامة بشأن أهداف منتصف العقد لمؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل.

٢ - وشهد عام ١٩٩٦ أيضاً مضاعفة للجهود المبذولة من أجل إصلاح الأمم المتحدة. وقد كانت اليونيسيف نشطة في هذا المجال، وأخذت بزمام الأمور في كثير من الحالات حيث شاركت في تلك العملية بجهود مبذولة لتحقيق منظومة للأمم المتحدة أكثر ملاءمة للبيئة العالمية المتغيرة - منظومة تتسم بمزيد من التبسيط والكفاءة والحيوية. وانضمت اليونيسيف إلى شركاء الأمم المتحدة الآخرين في تحسين الكفاءة والقضاء على الازدواجية والإهدار، وزيادة التعاون والمواءمة، وتعزيز فعالية البرامج في الميدان. وقد طرأ تحسن كبير من خلال الفريق الاستشاري المشترك المعني بالسياسات وغيره من الآليات المشتركة بين الوكالات، بما في ذلك شبكة المنسقين المقيمين. ولا يزال الهدف الرئيسي لأنشطة الإصلاح في اليونيسيف هو دعم القدرة على تعزيز رفاه الطفل بتنفيذ البرامج بطريقة تجمع بين الفعالية والكفاءة، والدعوة على الصعيد العالمي، وما يتصل بذلك من الأنشطة المتضافرة.

٣ - وفي استكهولم، كانت الجهود الرامية إلى إنهاء استغلال الأطفال في تجارة الجنس هي محط اهتمام مؤتمر عالمي، حيث كسر أخيراً حاجز الصمت الذي ظل يحوط هذه المسألة مدة طويلة. وقد أفضى المؤتمر إلى إبرام اتفاق بين الحكومات والشركاء غير الحكوميين والوكالات الدولية بشأن ما ينبغي اتخاذه من تدابير لوقف هذه الجرائم المرتكبة ضد الطفل.

٤ - وحظيت مسألة تشغيل الأطفال بمزيد من الاهتمام إذ كرست كل من اليونيسيف ومنظمة العمل الدولية اهتماماً كبيراً لهذه المشكلة التي تؤثر على الملايين من الأطفال، واتخذ العديد من الحكومات إجراءات للقضاء عليها. وقد اقترح تقرير اليونيسيف "حالة الأطفال في العالم لعام ١٩٩٧" ستة إجراءات محددة لإنهاء استغلال عمالة الأطفال.

٥ - ومن أنشطة المتابعة لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، عقد اجتماع في أوسلو برعاية حكومتي هولندا والنرويج بشأن تنفيذ مبادرة الـ ٢٠/٢٠. وقد اعتمد الاجتماع توافق آراء أوسلو بشأن مبادرة الـ ٢٠/٢٠ الذي أكد الحاجة إلى تحسين رصد المعونات المقدمة والنفقات العامة على الخدمات الاجتماعية الأساسية.

٦ - وقد سجل منشور "تقدم الأمم" أوجه تقدم أحرزت في مجالات الصحة والتغذية والتعليم وفي الحالة المتعلقة بوفيات الأمهات، حيث عملت البلدان، على تحقيق أهداف مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل.

٧ - وفي عام ١٩٩٦، قام الوزراء ورؤساء الوكالات المسؤولون عن تطوير التعاون في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بإصدار التقرير "تشكيل القرن ٢١: إسهام التعاون الانمائي" الذي رسم فيه مجتمع المانحين معالم شراكة عالمية ترمي لتحقيق أهداف طموحة وإن كانت قابلة للتحقيق فيما يتعلق بوفيات الأطفال دون سن الخامسة، ووفيات الأم، والتعليم الأساسي، والمساواة بين الجنسين، والحد من الفقر حتى عام ٢٠١٥. واليونسيف متفاظة بالتقرير لأنه لا يتجاوز العديد من أهداف مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل إلى ما بعد عام ٢٠٠٠ فحسب، ولكنه يؤكد من جديد أيضا التزام بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بالنهج القائم على اعتماد الأهداف المتمثلة في تعبئة الدعم على جميع المستويات من أجل تعزيز التنمية البشرية، وإحراز تقدم حقيقي بالنسبة للطفل وإقرار حقوق الإنسان.

٨ - وقد عولج أثر النزاعات المسلحة على الأطفال في وثائق كثيرة ووصف بوضوح في الدراسة المقدمة من غراسا ماشيل إلى الجمعية العامة في أواخر عام ١٩٩٦. وتؤكد الحقائق الفاجعة التي قُدمت أن الحروب والنزاعات المسلحة في نهاية القرن العشرين كانت أشد وحشية ولا عقلانية ودمارا منها في أي وقت مضى إذ أصبح المدنيون بصورة متزايدة، وخاصة النساء والأطفال، هم أكثر ضحاياها.

٩ - وبالنسبة لليونسيف، كان عام ١٩٩٦ أيضا هو العام الذي اعتمد فيه المجلس التنفيذي أول بيان لرسالة المنظمة (E/ICEF/1996/12/Rev.1)، المقرر ١/١٩٩٦ وتبنى فيه موظفو اليونسيف المبادئ التوجيهية لالتزام الموظفين وسلوكهم. وكان هو العام الذي سلطت فيه المنظمة الأضواء على مستوى تنفيذ برنامج التفوق الإداري، استجابة لدراسة بوز - آلن وهاميلتون.

١٠ - وهذا التقرير يكمل "التقرير السنوي المقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي" (E/ICEF/1997/10 (Part I))، الذي قُدم إلى المجلس التنفيذي في دورته العادية الثانية المعقودة في آذار/مارس. ويتجنب التقرير تكرار المعلومات الواردة في ذلك التقرير وفي الوثائق الرئيسية الأخرى المطروحة للنظر في الدورة الحالية، ومنها "كفالة حقوق الطفل في البقاء والنماء والحماية في أفريقيا" (E/ICEF/1997/15)، و "الأطفال المحتاجون إلى تدابير حماية خاصة: تقرير عما ينبغي اتخاذه من خطوات لتنفيذ السياسات" (E/ICEF/1997/16)، وتقرير عمليات بطاقات المعايدة والعمليات ذات الصلة عن السنة المنتهية في ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٦ (E/ICEF/1997/AP/L.9) وخطة عمل عمليات بطاقات المعايدة والميزانية المقترحة لعام ١٩٩٧ (E/ICEF/1997/AP/L.8). ويتناول التقرير الاتجاهات العالمية الرئيسية التي أثرت على الأطفال، وما اضطلعت به اليونسيف من أعمال خلال عام ١٩٩٦، ويسلط الأضواء على الشواغل التي تشكلت في نظر المديرية التنفيذية، تحديات رئيسية واجهتها اليونسيف في السنة الماضية؛ كما يتناول الأنشطة التي تكتسب أهمية خاصة لدى المجلس التنفيذي فضلا عن الإيرادات والنفقات خلال عام ١٩٩٦.

أولا - الاتجاهات العالمية التي تؤثر على الطفل

وما تقوم به اليونيسيف

ألف - الفقر وتقديم المعونة

١١ - هناك اتجاهان عالميان هامان يؤثران مباشرة على الأطفال وعمل اليونيسيف وهما تزايد حدة الفقر وانخفاض المساعدة الإنمائية. ووفقا لآخر إحصائيات البنك الدولي هناك ١,٣ بليون نسمة من الفقراء المعرفين بأنهم أناس يعيشون على أقل من دولار يوميا. والأطفال هم المجموعة الواحدة الأكبر بين المحرومين وهم أشد الفئات تعرضا لآثار الفقر السلبية. وفي حين ظل العدد المطلق للفقراء يتزايد انخفضت المساعدة الإنمائية من حيث القيمة الحقيقية والنسبة المئوية الى مجموع الناتج المحلي الإجمالي لبلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وفي البلدان المنخفضة الدخل، ولا سيما في أقل البلدان نموا، لا تزال المساعدة الإنمائية الرسمية توفر ما تمس اليه الحاجة من الموارد لتخفيف حدة الفقر.

١٢ - ورغم أن نسبة الفقراء انخفضت بدرجة طفيفة مقارنة بعدد سكان العالم، فقد تزايد عددهم المطلق تزايدا مطردا خلال السنوات القليلة الماضية. ففي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، ارتفعت نسبة الذين يعيشون في الفقر، في الفترة من ١٩٨٧ الى ١٩٩٣، من ٢٨,٥ الى ٢٩,١ في المائة وارتفعت في أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى من ٠,٦ في المائة في عام ١٩٨٧ الى ٣,٥ في المائة في عام ١٩٩٣. كما أنها ظلت مرتفعة الى حد كبير في جنوب آسيا (٤٣,١ في المائة في عام ١٩٩٣). وعموما، لا يزال ثلث سكان البلدان النامية يعيش في الفقر على الرغم من الجهود الكثيرة المبذولة في مجالات التكيف الهيكلي وتحريك الاقتصاد وزيادة تدفقات رؤوس الأموال الخاصة. وفي حالته الراهنة يتركز تدفق رؤوس الأموال الخاصة في بضعة بلدان وضمن هذه البلدان في بضع قطاعات مما يضعف الصلة بين هذا الاتجاه والجهود المبذولة للتخفيف من حدة الفقر. وقد جاء في تقرير للبنك الدولي أن التخفيف من حدة الفقر لم يكن ذا أهمية إلا بالنسبة لبضعة بلدان في شرق آسيا وأن المستويات المرتفعة لتباين الدخل لا تزال قائمة (البنك الدولي، ١٩٩٦).

١٣ - وقد كان من شأن الانخفاض العام في تدفقات المعونة في سياق الفقر المتزايد، أن زاد من مطالبه اليونيسيف بتركيز مواردها الضئيلة على أشد البلدان حاجة وأكثر الأطفال حرمانا. وفي ضوء ذلك، أولت اليونيسيف في عام ١٩٩٦ اهتماما خاصا لرصد الموارد العامة للبرامج وتنفيذ توافق آراء أوسلو بشأن تنفيذ مبادرة ال ٢٠/٢٠. وتشير الأدلة الى أن التكيف الهيكلي قد أعطى أكثر النتائج إيجابية في البلدان التي نجحت في الإبقاء على مخصصات الميزانية المرصودة للخدمات الاجتماعية الأساسية كالرعاية الصحية الأولية والتعليم الأساسي.

باء - العولمة والنمو والإنصاف

١٤ - إن رفاه الطفل والمرأة لا يمكن معالجته خارج الإطار الأكبر للسياسة العامة الاقتصادية والاجتماعية للنمو والاستثمار والعمالة والتنافس. ونتيجة للإصلاحات الاقتصادية التي أدخلت في الثمانينات، اكتسبت بلدان كثيرة مزيداً من فرص الوصول إلى الأسواق العالمية. ومن المفارقات أن هذه التطورات أدت إلى التعجيل بالنمو في بلدان كثيرة في الوقت الذي زادت فيه أيضاً من ضعف أشد الفئات فقراً في المجتمع، مما أدى إلى زيادة أوجه التباين وعدم المساواة. ولقد كان من شأن اقتران ظاهرتي العولمة وتحرير الاقتصاد أن جعل مسألة التخفيف من حدة الفقر أمراً على درجة خاصة من الصعوبة. فعلى الرغم مما لهذه الاتجاهات من أثر إيجابي في النمو الاقتصادي وتوليد فرص العمل فإنها لم تترك أي أثر متميز فيما يتعلق بالتخفيف من حدة الفقر. وفي الواقع تظهر التقارير القطرية أن مسار النمو غير العادل قد يؤدي إلى زيادة تفاقم الفقر (البنك الدولي، ١٩٩٦).

١٥ - فني أنحاء عديدة من العالم، لم يعد بإمكان أصحاب الأجور ذوي الدخل المنخفض إبقاء أسرهم خارج نطاق الفقر. بل أن أصحاب الأجور الدنيا المتفرغين في بعض البلدان المتقدمة النمو ازدادوا غوصاً في أعماق الفقر (مؤسسة آني كيسي، ١٩٩٦). وركدت أو انخفضت دخول عمال القطاع غير النظامي وصغار المزارعين بسبب عوامل من قبيل ندرة الأراضي والإنتاج المفرط للسلع الأساسية الأولية وسرعة التحول الحضري وعنف المنافسة الدولية. ويؤكد تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٦ أن العالم قد ازداد استقطاباً (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ١٩٩٦). ويقدر التقرير أن أثنى ٢٥٨ شخصاً في العالم تزيد أصولهم الآن على مجموع الدخل السنوي لأشد سكان العالم فقراً البالغ عددهم ٢,٥ بليون نسمة. وازداد التباين في الدخل بين أثنى ٢٠ في المائة وأفقر ٢٠ في المائة من سكان العالم من ٣٠,١ إلى ٦١,١ خلال الـ ٣٠ سنة الماضية (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ١٩٩٦).

١٦ - وليس ثمة أي بديل سهل من حيث السياسة الاقتصادية والاجتماعية يكفل النمو مع العدالة ولكن من سوء السياسة الاقتصادية والاجتماعية أن يسمح العالم بأن يعاني ملايين الأطفال هذه المعاناة القاسية رغم وفرة الموارد على الصعيد العالمي. فأبعاد الفقر والإنصاف ينبغي حبكها في إطار الإدارة السليمة للاقتصاد الكلي. فشبكات الأمان والبرامج الخاصة لتخفيف حدة الفقر لا يمكنها أن تعالج المشاكل الحقيقية لأشد الناس فقراً ولا سيما لأنها تبخس دوماً تقدير حجم السكان المهمشين. وتظهر التجربة أن نتائجها كانت مختلطة فيما يتعلق بعدد من قدمت إليهم المساعدة وبمبلغ الدخل المحول إلى الفئات المستهدفة. فرصد مستوى وهيكل النفقات العامة على الخدمات الاجتماعية طريقة هامة لضمان جعل الشواغل المتعلقة بالفقر جزءاً لا يتجزأ من إدارة الاقتصاد على المستوى الكلي.

جيم - تنفيذ مبادرة ال ٢٠/٢٠

١٧ - لم يترتب فيما يبدو على برامج التكيف أثر سلبي كبير في النفقات العامة على القطاعات الاجتماعية، ولكن خُصص ضمن تلك القطاعات قدر أكبر من الموارد لخدمات تفيد غير الفقراء (البنك الدولي ١٩٦٩). ونظرا للتحيز لصالح التعليم العالي والعناية بالمستشفيات والمياه المنقولة بالأنابيب في المناطق الحضرية، فإنه ينبغي توفير حماية خاصة للنفقات العامة على الخدمات الاجتماعية الأساسية. ومنذ انعقاد مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ولقاء أوصلو واليونسيف تواصل تنفيذ مبادرة ال ٢٠/٢٠ من خلال الدعوة العالمية والدراسات القطرية. وقد تعاونت اليونسيف طوال السنة الماضية مع وكالات الأمم المتحدة - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان وخاصة البنك الدولي في مسعى مساعدة الحكومات والمانحين في تحسين مراقبة الموارد المخصصة للخدمات الاجتماعية الأساسية والإبلاغ عنها. ويجرى الاضطلاع بدراسات في بلدان من بينها السلفادور والكاميرون وكوت ديفوار وناميبيا والنيجر لتقييم النفقات العامة على الخدمات الاجتماعية الأساسية وتحديد نطاق إعادة تشكيل الميزانية وتحسين فعالية النفقات القائمة. وهذه الدراسات تمسك فيها البلدان بزمام المبادرة ويعكف على إجرائها خبراء وطنيون بالتعاون مع الحكومات. وقد تعاونت اليونسيف أيضا مع البنك الدولي في استعراضات النفقات العامة في عدة دول ولا سيما النفقات الاجتماعية في إثيوبيا وأوغندا وزمبابوي. وتقدر حصة اليونسيف من الموارد العامة المخصصة في عام ١٩٩٦ للخدمات الاجتماعية الأساسية بنسبة ٧٦ في المائة بعد أن كانت نسبتها ٧٤ في المائة في عام ١٩٩٥.

دال - التحول الحضري

١٨ - إذا استمرت الاتجاهات الحالية، فإنه بحلول عام ٢٠١٥، سيصبح نصف سكان البلدان النامية يعيشون في مراكز حضرية بعد أن كانت النسبة ٢٥ في المائة في عام ١٩٧٠. وتقدر الزيادة التي سجلت في العام الماضي في عدد السكان الحضريين في البلدان النامية بـ ٥٨ مليون نسمة مما يعرض الهياكل الاقتصادية والاجتماعية الأساسية في المدن لضغوط استثنائية.

١٩ - والضخامة وحدها تغير أثر التحول الحضري. وفي الماضي كان بإمكان الأسر الفقيرة أن تأمل في تحسين مستوى معيشتها بالهجرة إلى المدينة. وهذا لم يعد ممكنا اليوم. فقد تقلصت فرص العثور على عمل أو الوصول إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية (ولا سيما المياه والمرافق الصحية). وازدياد الأحياء الفقيرة في المناطق الحضرية في معظم البلدان إنما يشهد على عجز المدن عن استيعاب التدفق المتواصل للمهاجرين وعلى تفاقم مشاكل البطالة والفقر وازدياد أوجه التباين في المناطق الحضرية. ويتعرض الأطفال في المناطق الحضرية بوجه خاص لخطر استغلال فقرهم (بطالة الشباب وعمل الأطفال والعنف والاتجار بالمخدرات وما إلى ذلك). ونظرا لاستمرار تزايد عدد السكان الحضريين في العالم، أصبحت اليونسيف تعمل على أن يكون لها في برامجها تركيز حضري للوصول إلى أشد الأطفال عُرضة للخطر في المناطق الحضرية المتأثرة من الفقر. فتطبيق استراتيجيات المشاركة المجتمعية في تلك المجالات يمثل تحديا كبيرا

لأن الفقراء الحضريين كثيراً ما يفتقرون الى ضمانات استئجار السكن فضلا عن افتقارهم إلى أوجه القوة النابعة من الثقافة والتقاليد والتي تعتبر أساسية لإيجاد الإحساس بالانتماء الى المجتمع.

هاء - اللامركزية

٢٠ - من التغييرات الرئيسية الأخرى في سياق عمل اليونيسيف اعتماد الحكومات الوطنية المتزايد على السلطات المحلية لتقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية لمواطنيها. وتضطلع السلطات والمجتمعات المحلية بدور متنام في تمويل وتقديم الخدمات على الرغم من أن قدرتها غالباً ما تكون ضعيفة وقاعدة مواردها محدودة. ويتركز تعاون اليونيسيف في البلدان على نحو تزايد على تعزيز القدرة المحلية وتشجيع المشاركة المجتمعية في سياق اللامركزية الإدارية والمالية.

واو - الشراكات مع المنظمات غير الحكومية

٢١ - خلال السنوات القليلة الماضية، أسفر عدد من الاتجاهات عن زيادة التعاون بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية: زيادة تفويض السلطات المحلية مسؤوليات تقديم الخدمات، وزيادة نسبة المساعدة الإنمائية المقدمة عن طريق المنظمات غير الحكومية، وتخفيض النفقات العامة على الخدمات الاجتماعية الأساسية بسبب التقشف في الميزانية، وتنفيذ برامج التكييف الهيكلي. وتواصل مكاتب اليونيسيف القطرية تسهيل هذا التفاعل المتزايد بين الحكومة والمنظمات غير الحكومية ولا سيما أنه قد أصبح ثمة مزيد من الاهتمام المركّز على تأمين استدامة البرامج من خلال بناء القدرات وتمكين المجتمعات المحلية. وتشير البيانات المستقاة من ٦٥ في المائة من المكاتب القطرية الى أن اليونيسيف قد خصصت في عام ١٩٩٥ ما يقارب ١٢ في المائة من أموالها البرنامجية لمشاريع تعاونية مع المنظمات غير الحكومية.

زاي - المرأة والطفل بوصفهما من ضحايا العنف

٢٢ - ما زال الملايين من النساء والأطفال يتعرضون يوميا للعنف والوحشية ولا سيما على أيدي الأقرباء والشركاء الحميين في كل من البلدان الصناعية والبلدان النامية. فالضرب الذي يحدث في المنازل يشكل السبب الرئيسي لإصابات النساء اللاتي في سن الإنجاب. وهو يعتبر في بعض البلدان عاملا من عوامل وفيات الأمهات ويمثل إلى حد بعيد أكثر أشكال العنف ضد المرأة شيوعا في العالم. وفي غالبية البلدان لا ينظر الى العنف المنزلي على أنه مسألة إجرامية. ويترك آلاف الأطفال من ضحايا العنف منازلهم ليصبحوا ضحايا لمزيد من أعمال الاستغلال والانتهاكات المرتكبة في شوارع المدن.

٢٣ - وتشدد دراسة غراسا ماشيل بشأن "أثر النزاع المسلح على الأطفال" على أن العنف المستند الى نوع الجنس ليس بحدث طارئ ناتج عن النزاعات. فاغتصاب النساء والفتيات أصبح الآن سلاحا حربيا وهناك آلاف الحالات التي تم توثيقها بحالات النزاع القائمة بجميع المناطق.

ثانيا - التحديات التي ووجهت في تنفيذ البرامج خلال

عام ١٩٩٦: دعم تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل

٢٤ - بنهاية القرن العشرين، سيتمكن لكل طفل تقريبا، وللغالبية الساحقة من النساء، الادعاء بأنهم مواطنون في بلدان أخذت على نفسها التزامات ملزمة قانونا بتعزيز حقوقهم الإنسانية وحمايتهم. وحتى شهر آذار/مارس ١٩٩٧، بلغ عدد الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الطفل ١٩٠ دولة ووصل عدد الدول الأطراف في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ١٥٦ دولة.

٢٥ - وبرهن "التقرير المرحلي عن متابعة مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل" (E/ICEF/1997/14) على إمكانية إحراز تقدم حقيقي خلال فترات قصيرة نسبيا عندما تتضافر الإرادة السياسية للعمل مع الالتزام بالموارد. ولكن بالرغم من هذه الإنجازات، لا يزال الأطفال والنساء من أكثر المواطنين فقرا وتعرضا للإساءة والتهميش في العالم. وأحد التحديات الهامة التي تواجه اليونيسيف والمجتمع الدولي في السنوات المقبلة هو ضرورة سد الفجوة بين مبادئ حقوق الإنسان التي وافقت الدول على دعم حصول المرأة والطفل عليها، وما يرتكب من انتهاكات لهذه الحقوق نفسها مما يسبب من الوفيات ما يمكن الحيلولة دونه، ويضفي البؤس على الحياة اليومية لملايين الأطفال والنساء على نطاق العالم.

٢٦ - وأحرز تقدم بارز في عدد من المجالات كالتحصين ومكافحة الاضطرابات الناجمة عن نقص اليود وأمراض الإسهال، واستئصال الدودة الغينية والقضاء على مرض شلل الأطفال، بيد أن التقدم كان بطيئا نحو تحقيق أهداف أكثر تعقيدا كخفض وفيات من هم دون سن الخامسة ووفيات الأمهات أثناء النفاس، أو حماية المركز الغذائي للأطفال أو تعميم التعليم الابتدائي. ورسخت هذه المعلومات اقتناع الأمانة بأن نهج البرمجة المرتكز على الحقوق هو أساس ملائم لما ستقوم به المنظمة من أعمال في المستقبل.

٢٧ - وبرهنت الأنشطة التنفيذية التي اضطلع بها على الصعيد القطري خلال الأعوام الخمسة الماضية على أن عملية تحديد أهداف لنماء الطفل والمرأة، والعمل على تحقيقها، يرسيان أساسا راسخا لإعمال اتفاقية حقوق الطفل ورصدها. ومن الواضح أيضا أن ما يبذل من جهود وطنية للمواءمة بين القوانين ومبادئ الاتفاقية يمكن أن يساعد على بناء ارتباطات أساسية فيما بين العملية المعيارية لإصلاح القوانين وسنها، وصياغة السياسة العامة والأنشطة التنفيذية التي يراد بها تقديم ما يلزم من خدمات اجتماعية لسد الاحتياجات الأساسية للأطفال وأسرهم.

٢٨ - وبدأت الاستراتيجيات البرنامجية في عدد من البلدان تعكس فهما أفضل لضرورة مزج استراتيجيات تحسين الوصول إلى الخدمات ونوعيتها بالمبادرات المتعلقة بالقوانين والسياسة العامة والتعليم العام، وهي المبادرات التي تعزز حقوق جميع الأطفال وتحميها. وهناك على سبيل المثال علاقات تربط بين ارتفاع معدلات وفيات الأمهات أثناء النفاس والتمييز الحاد القائم على نوع الجنس. وبات مفهوما الآن أن التمييز ضد الرضيعات والفتيات الصغيرات عامل هام يسهم في استمرار ارتفاع معدلات

سوء التغذية في بلدان كثيرة. والتمييز مسؤول أيضا عن تشكيل البنات لنسبة ٦٠ في المائة من الأشخاص الذين يبلغ عددهم ١٤٠ مليون نسمة وتتراوح أعمارهم بين ٦ سنوات و ١١ سنة ممن هم خارج المدرسة في العالم. وربما كان التمييز أيضا أهم الأسباب الرئيسية لكون النساء يمثلن أغلبية كبيرة بين الأميين من البالغين ولحرمان الآلاف من الأطفال المعوقين القادرين على التعلم من حقهم فيه.

٢٩ - وقد بدأت اليونيسيف تدرك أيضا أنه لا يمكن تحقيق أهداف توفير التعليم للجميع مالم يتم ربط ما يجري من أنشطة في قطاع التعليم بما يبذل من جهود لوضع حد لاستغلال عمل الأطفال مما يجبر الملايين منهم على عدم الالتحاق بالمدارس. وبرهنت البرامج التي وضعت ونفذت خلال عام ١٩٩٦، ولاسيما في البرازيل وبنغلاديش وكوت ديفوار وكولومبيا والهند، على وجود علاقات تربط بين عمل الأطفال والتعليم.

٣٠ - وأدى الاستهداف المتعمد للأطفال والنساء فيما ينشأ من حالات النزاع المسلح، والحاجة بوجه عام إلى معالجة ما لديهم من مواطن ضعف خاصة، إلى اعتماد المجلس التنفيذي خلال عام ١٩٩٦ لنهج جديد في السياسة العامة تقوم على فكرة الحقوق إزاء الأطفال الذين يحتاجون إلى حماية خاصة (المقرر ٢٧/١٩٩٦) وإزاء الدور الذي تضطلع به اليونيسيف في عمليات الطوارئ (المقرران ٢/١٩٩٦ و ٢٨/١٩٩٦). وستقوم الدورة الحالية للمجلس التنفيذي باستعراض إطار أعمال السياسة العامة المتعلقة بالأطفال الذين يحتاجون إلى حماية خاصة وذلك من أجل إيضاح الكيفية التي تعمل بها الأمانة على كفالة أن يصير الاهتمام بحماية الأطفال الأكثر تأثرا وحرمانا جزءا من صلب اهتمامات الأنشطة البرنامجية في قطاعات مثل الصحة والتغذية والتعليم.

٣١ - وفي العديد من برامج التعاون القطرية تتخذ الآن قرارات برمجية صريحة لتركيز استراتيجية تقديم الخدمات على من هم أكثر تهميشا، مع إيلاء الاهتمام لأنشطة الدعوة وبناء القدرات وهي الأنشطة التي تعالج الأسباب الرئيسية للفقر والتمييز.

٣٢ - وأبلغت المكاتب القطرية التابعة لليونيسيف عن أمثلة مثيرة للاهتمام عن البرمجة "القائمة على فكرة الحقوق". ففي الهند، أخذ الاهتمام يتزايد بمشاركة الأطفال، وخصوصا عن طريق شيشو بانشيياتس (الحكومة المحلية للأطفال)، حيث دعا الأطفال من شتى ولايات البلد إلى عقد اجتماعات لوحدات الحكم المحلي، حددوا فيها احتياجاتهم واقترحوا إجراءات محددة حظيت، في حالات عديدة، بعناية البالغين في الحكومة وقاموا بتنفيذها. وفي جزر الملديف، نجحت وحدة حقوق الطفل في إنشاء شبكة رسمية للإبلاغ عن حالة الأطفال في جميع الجزر المأهولة التي يبلغ عددها ٢٠١ جزيرة. ولم يعد الاتجار بالأطفال وبيعهم لأغراض العمل والبغاء، ولا سيما الفتيات الصغيرات، خافيا عن الأعين، وبدأت بلدان كثيرة في اتخاذ إجراءات لحماية الأطفال من هذه الأشكال التي لا تطاق الاستغلال.

٣٣ - وفي الآونة الأخيرة، خلص فريق الإدارة الإقليمي في شرق وجنوب أفريقيا، وكان يتحدث باسم بلدان المنطقة، إلى استنتاج مفاده أنه من الضروري وضع ما يبذل من جهود لتناول حقوق الطفل في الحماية والمشاركة في مقدمة الاهتمامات إذا ما أريد إحراز تقدم حقيقي نحو تحقيق أهداف عام ٢٠٠٠. ويعمل مكتب اليونيسيف في مالي على توثيق خبرته في وضع دورة التعاون الجديدة مع الحكومة ضمن إطار لحقوق الإنسان، مبتدئا بإيلاء اهتمام خاص لحقوق الطفل والمرأة.

٣٤ - وفي المؤتمر الوزاري الثالث لرابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي بشأن أطفال جنوب آسيا، المعقد في راولبندي بباكستان، في شهر آب/أغسطس الماضي، حظيت مسائل حماية الطفل باهتمام لم يسبق له نظير من قبل الوزراء، إذ اتفقوا على مكافحة الاتجار بالأطفال فيما بين البلدان ودخلها لأغراض استغلالية، وعلى الاستعانة بالحقوقيين وغيرهم لمنع جميع أشكال العنف الموجه ضد الأطفال. وأهم ما أضيف في راولبندي إلى مجموعة الأهداف التي تسعى المنطقة إلى تحقيقها هو هدف القضاء على عمل الأطفال المسترقين أو الذين يعملون في مهن خطيرة أخرى بحلول عام ٢٠٠٠، فضلا عن استئصال جميع الأشكال الأخرى لعمل أطفال المنطقة بحلول عام ٢٠١٠. واتفق الوزراء أيضا على اتخاذ إجراءات أشد على نطاق المنطقة لحماية الأطفال، بما في ذلك تعزيز ما يبذل من جهود لإعمال مدونة إقليمية بشأن تسويق بدائل اللبن الطبيعي وإجراء حملات وطنية منسقة للتحصين ضد شلل الأطفال.

٣٥ - وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، حيث أحرز تقدم هام نحو تحقيق أهداف منتصف العقد، تجري عملية متابعة لرصد ما أحرز من تقدم نحو تحقيق الأهداف المرسومة لعام ٢٠٠٠ ولتحديد أهداف جديدة للمستقبل. ويحدد اتفاق سانتياغو، الذي وقع عليه ٣٠ بلدا في المنطقة، أولويات جديدة لإعمال حقوق الأطفال، بما في ذلك الإفراج عن الأطفال المحتجزين في مؤسسات وإنشاء شبكات وقائية وتأهيلية للأطفال المخالفين للقانون أو الذين يحتاجون إلى حماية خاصة؛ فضلا عن إنشاء نظم مستقلة لعدالة الأحداث تحمي مبادئ اتفاقية حقوق الطفل؛ والقضاء على عمل الأطفال الذي يمثل خطرا لا يمكن السكوت عليه؛ وإنشاء وتعزيز هيئات وطنية تتولى رصد لجان حقوق الطفل؛ وإنشاء سجلات وطنية لرصد إساءة معاملة الطفل والعنف العائلي. ومع التسليم بأن إصلاح القانون قد لا يكون له تأثير مباشر على إعمال حقوق الطفل في البلدان التي يجرم فيها القانون الأطفال ويعمل ضد حماية حقوقهم، فإن إصلاح القانون يعتبر أساسا لا بد منه لإعمال الاتفاقية وخطوة ضرورية للتأثير على إصلاح المؤسسات التي تعمل مع الأطفال مباشرة. وبنهاية عام ١٩٩٧، تستكمل في أمريكا اللاتينية عملية إصلاح القضاء من الناحية العملية، لينصرف الاهتمام إلى إصلاح السياسة العامة وإعادة تشكيل المؤسسات.

٣٦ - وفي جلسة عقدها المؤتمر الكاريبي لحقوق الطفل في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، أصدرت الحكومات والمنظمات غير الحكومية التابعة للجماعة الكاريبية التزام عمل بليز لحقوق الطفل، الذي سيقدمه رئيس وزراء بليز إلى الاجتماع السنوي لرؤساء حكومات حوض البحر الكاريبي لعام ١٩٩٧.

٣٧ - وقد لحق بالنساء والأطفال أشد ضرر من جراء التدهور الاقتصادي وانهيار النظم الاجتماعية في بلدان أوروبا الوسطى والشرقية ورابطة الدول المستقلة ومنطقة دول بحر البلطيق حيث ازدادت اتجاهات تفسخ الحياة الأسرية، وزيادة العنف العائلي، وإساءة استعمال المخدرات والكحول، وزيادة عدد الأطفال المهجورين وأطفال الشوارع والأطفال في المؤسسات. وأضيف إلى هذا ما طرأ من زيادة كبيرة على الأمراض التي تنتقل بالاتصال الجنسي وما أبلغ عن حالات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) في عام ١٩٩٦ في أوكرانيا وبيلاروس. وكما تم الإبلاغ عنه في المؤتمر العالمي لمكافحة الاستغلال الجنسي للأطفال، المعقود في ستوكهولم، فإن مشكلة الاستغلال الجنسي للأطفال في بلدان عديدة تشير الذعر. والعامل الذي يزيد من تفاقمها هو افتقار المنطقة لقوى تحقق الاستقرار في المجتمع المدني، كالمنظمات غير الحكومية العاملة في القطاع الاجتماعي.

٣٨ - وأدت النزاعات العرقية في طاجيكستان وجورجيا إلى نزوح عدد هائل من السكان مما عرض الأطفال لمخاطر جسيمة وانتهاك حقوقهم الأساسية. ويقدر عدد المشردين واللاجئين في داخل بلدان القوقاز بنحو ٤٥٠ ٠٠٠ شخص إضافة إلى ٢٦ ٠٠٠ مشرد ولاجئ في طاجيكستان. كما أن النزاع في الشيشان زاد أيضا من أعداد المشردين واللاجئين الذين يعيشون في ظروف قاسية.

٣٩ - وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، قامت تسعة بلدان بتشكيل فرق عمل أو مجالس خاصة من أجل الأطفال بمبادرة من القيادات العليا بها (الأردن والجمهورية العربية الليبية والجمهورية العربية السورية والسودان وعمان ولبنان ومصر والمغرب واليمن)، وأدت عدة مناسبات إقليمية إلى تحسين القدرة على البرمجة المتعلقة بالأطفال على الصعيد القطري. وعقدت هيئة تشاور بشأن الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال ضمت مشاركين من الحكومات والمنظمات غير الحكومية والجامعات. وطرأت زيادة ملحوظة على التغطية الإخبارية للمسألة، وازداد الوعي العام خلال العام الماضي في العديد من بلدان المنطقة.

٤٠ - وعقدت في تونس حلقة عمل بشأن تقديم التقارير عن اتفاقية حقوق الطفل وإعمالها، وشارك فيها أعضاء لجنة حقوق الطفل، كما شاركت فيها الحكومات ومكاتب اليونيسيف. ويجري في جيبوتي وضع مدونة للأسرة ستكون متسقة تماما مع الاتفاقية. وقد أعطت السلطة الفلسطينية دعمها القوي للاتفاقية وحقت مبدأ الـ ٢٠/٢٠ فيما رصدته من أموال. وقامت للجنة المعنية باتفاقية حقوق الطفل واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة بزيارة مشتركة إلى مصر لاستعراض ما تحقق من إنجازات في مجال حقوق الطفل والمرأة مع القادة الحكوميين والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني. وبدأ العمل في مشروع لإدماج مبادئ الاتفاقيتين في المقررات الدراسية لكليات الحقوق في ستة بلدان في المنطقة.

٤١ - وتعاونت اللجان الوطنية لليونيسيف والمكتب الإقليمي لأوروبا مع مجلس أوروبا في وضع الاستراتيجية الأوروبية من أجل الطفل، التي اعتمدها البرلمان الأوروبي في عام ١٩٩٦. وتدعو الاستراتيجية إلى التنفيذ التام لاتفاقية حقوق الطفل في ٤٠ دولة عضوا. وقام المكتب الإقليمي لأوروبا التابع لليونيسيف

أيضا بتيسير اجتماع لأمناء المظالم من أجل الطفل مما أسفر عن بناء شبكة من التعاون الأكبر فيما بين هذه المكاتب التي أنشئت لحماية حقوق الطفل. وتواصل اللجان الوطنية والمنظمات غير الحكومية، بدعم من المكتب الإقليمي، الدعوة إلى إدراج إشارة إلى الأطفال في معاهدة ماستريخت. وسلطت الاتفاقات التي عقدت في مؤتمر ستوكهولم العالمي لمكافحة الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال الضوء على أهمية التعاون فيما بين البلدان في رصد الحدود وفي إصدار تشريعات تجيز الولاية القضائية للدول خارج أراضيها.

٤٢ - وفيما تتقصى اليونيسيف شتى أبعاد الدور الذي تضطلع به في دعم أعمال اتفاقية حقوق الطفل، فإنها تقوم بالتركيز بشكل خاص على التعاون مع الوكالات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة. ومنذ دخول الاتفاقية حيز النفاذ، قامت أمانة اليونيسيف بتنمية تعاون وثيق مع مفوضية حقوق الإنسان ومركز حقوق الإنسان. وتابعت اليونيسيف، مسترشدة بالمفوضية خلال العام الماضي، تقديم الدعم التقني إلى لجنة حقوق الطفل وتيسير المناقشات المواضيعية فيما بين اللجنة والمنظمات الحكومية الوطنية والإقليمية والمنظمات غير الحكومية. وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، قدمت اليونيسيف الدعم لمركز حقوق الإنسان في تنظيم هيئة تشاور بين لجنة حقوق الطفل والاختصاصيين التقنيين لبحث ما لوسائل الإعلام من تأثيرات على الأطفال، وخصوصا فيما يتعلق بما يشاهدونه من أعمال العنف في التلفزيون.

ثالثا - لمحة عامة عن الأنشطة المضطلع بها في

المجالات البرنامجية الرئيسية

ألف - لمحة عامة عن الأنشطة القطاعية

٤٣ - خلال الفترة المقدم عنها هذا التقرير، اعتمد المجلس التنفيذي لليونيسيف مقررات متعلقة بالسياسة العامة في مجالات الصحة (المقرر ٣١/١٩٩٦) والأطفال الذين يحتاجون إلى تدابير حماية خاصة (المقرر ٢٧/١٩٩٦) وحالات الطوارئ (المقرران ٢/١٩٩٦ و ٢٨/١٩٩٦) ومتابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة (المقرر ٣/١٩٩٦).

٤٤ - وسيستعرض المجلس التنفيذي في دورته السنوية لعام ١٩٩٧ تقارير بشأن الأنشطة البرنامجية المتصلة ببلوغ أهداف مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل، والبرامج في أفريقيا، وتدابير التنفيذ المتخذة استجابة للسياسة العامة المتعلقة بالأطفال الذين يحتاجون إلى تدابير حماية خاصة. وإذا أخذت هذه الوثائق مجتمعة، فإنها تعرض لمحة عامة شاملة عن تعاون اليونيسيف يصعب إجمالها في هذا التقرير. وعلى ذلك فإن الغرض من الفرع التالي هو إبراز الأنشطة المبذولة في المجالات البرنامجية الرئيسية خلال عام ١٩٩٦.

تعزيز الأنظمة الصحية

٤٥ - تواصل اليونيسيف اضطلاعها بدور الشريك الرئيسي في إصلاح الأنظمة الصحية. وقد أجري استعراض رئيسي لمبادرة بامكو في عدد من البلدان الأفريقية والآسيوية، وأكملت في الفترة ١٩٩٥-١٩٩٦

الأنشطة البحثية المتعلقة بالعمليات. ونشرت نتائج الدراسات على نطاق واسع، وقامت البرامج القطرية المشتركة في الإصلاح الصحي وفي تعزيز الخدمات الصحية الأساسية بتطبيق الدروس المستفادة. وأصبح تحسين جودة الخدمات جزءاً لا يتجزأ من العملية الرامية إلى تجديد الأنظمة الصحية في المناطق. واستعرضت تجارب ستة بلدان في مجال الإصلاح الصحي هي إكوادور وإندونيسيا وبنغلاديش وبوتسوانا وزامبيا وزمبابوي. وأدت الدروس المستفادة من عملية الإصلاح في تلك البلدان إلى إصدار توصيات وإلى صياغة خطة عمل مدتها سنتان يتعين أن يوافق عليها المجلس التنفيذي.

٤٦ - وبدأت اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية حملة عن "حالة اللقاحات والتحصين في العالم" أبرزت التطورات الحالية المتعلقة بمجموعة من اللقاحات الجديدة والمحسنة، بينما لفتت الانتباه إلى عدم توافر هذه اللقاحات للبلدان النامية وعدم قدرة هذه البلدان على تحمل أسعارها. وفي عام ١٩٩٦، واصلت اليونيسيف أداء دور رئيسي في شراء اللقاحات واشترت ١,٢ بليون جرعة كان ما يزيد على نصفها عبارة عن لقاحات فموية لشلل الأطفال تم توفيرها في إطار البرنامج العالمي للقضاء على شلل الأطفال. ولكي تتمكن البلدان النامية من مواصلة الحصول على اللقاحات الحالية والمحسنة والجديدة، أبرز التقرير ضرورة "التعاون الوثيق مع صناعة اللقاحات لضمان الموازنة الدقيقة بين المصالح التجارية من ناحية وضرورة أن تتاح للأطفال العالم على قدم المساواة فرصة الانتفاع باللقاحات من ناحية أخرى.

٤٧ - ولضمان استدامة الجهود المبذولة لمنع ومعالجة الأمراض الرئيسية المسؤولة عن إصابة الأطفال بالأمراض ووفاتهم مثل إصابات الجهاز التنفسي الحادة والإسهال والملاريا والحصبة وسوء التغذية، عززت اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية اتباع نهج متكامل لمنع وإدارة أمراض الطفولة (الإدارة المتكاملة لأمراض الطفولة). ومن أجل تحسين رصد الحالة الصحية للأطفال والنساء، قامت اليونيسيف بالاشتراك مع منظمة الصحة العالمية، بتعزيز دعمها لتنفيذ نظام المعلومات الجغرافية على الصعيد القطري. وقد امتد تدريجياً هذا النظام الذي نُفذ في الأصل من أجل رصد مرض دودة غينيا في ٢٠ بلداً أفريقياً، إلى برامج أخرى مثل مراقبة التحصين ورصد وفيات الأمهات، كما امتد إلى مناطق أخرى مثل آسيا.

وفيات الأمهات

٤٨ - في عام ١٩٩٦، أصدرت اليونيسيف في المنشور المعنون "تقدم الأمم" تقديرات جديدة تتعلق بوفيات الأمهات. وقد وضعت هذه التقديرات المنقحة المستندة إلى بيانات عام ١٩٩٠ بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية، وهي خط أساس متماسك ومدعماً بالأدلة بقدر أكبر يقاس بناءً عليه التقدم المحرز نحو بلوغ هدف تقليل وفيات الأمهات. وتشير التقديرات المنقحة إلى أن مجموع حالات الوفاة يبلغ على نطاق العالم بأسره ٥٨٥ ٠٠٠ حالة في السنة، أي أعلى بنسبة ٢٠ في المائة تقريباً عما كان مُعتقداً من قبل. وأدت هذه الأرقام إلى زيادة الوعي وإلى إعادة تنشيط الأنشطة الرامية إلى تقليل وفيات الأمهات.

٤٩ - واستجابة لذلك، أولت برامج اليونيسيف اهتماماً متزايداً لهدف تقليل وفيات الأمهات. وثمة فهم عام للأسباب المباشرة الرئيسية لوفيات الأمهات وللتدخلات الصحية اللازمة لتقليل خطر وفيات النساء

بشكل كبير أثناء الولادة أو من جراء أسباب متصلة بالحمل ومن بين هذه التدخلات زيادة إمكانية الحصول على خدمات تنظيم الأسرة والرعاية الصحية المتصلة بالحمل وخدمات التوليد الطارئة في حالة التعقيدات.

٥٠ - وعززت اليونيسيف تعاونها مع عدد من الوكالات التي تعمل من أجل تقليل وفيات الأمهات ومن أهمها منظمة الصحة العالمية وصندوق الأمم المتحدة للسكان والبنك الدولي والاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة ومجلس السكان ورابطات العاملين في المجال الصحي ومؤسسات التدريب والبحث، على الصعيدين الدولي والقطري. وبدأ عدد من البلدان من أبرزها إندونيسيا وبنغلاديش ورومانيا وفيت نام ومالي، في تنفيذ برامج تجمع بين تحسين التدريب الموفّر للقابلات وتحسين إمكانية الحصول على خدمات تنظيم الأسرة والصحة النسائية وتحسين خدمات التوليد في الحالات الطارئة.

صحة المراهقين

٥١ - رغم أن صحة الشباب تمثل أولوية جديدة نسبياً بالنسبة لليونيسيف فقد حددت بوصفها أولوية من أولويات اليونيسيف في عدد متزايد من البلدان مثل أوغندا وبنن وتايلند وجنوب أفريقيا وزامبيا وزمبابوي وبلدان البحر الكاريبي وكوت ديفوار والغلبين وميانمار وهندوراس. وحددت اليونيسيف الأولويات البرنامجية لهذه الفئة المستهدفة من السكان عن طريق فريق الدعم التقني. وتشمل الأولويات البرنامجية التخطيط الوطني والسياسات المتعلقة بصحة الشباب وبرامج الصحة المدرسية والخدمات الميسرة للشباب والمنظمات غير الحكومية الشبابية والأخبار والترفيه.

٥٢ - ويتأثر المراهقون تأثراً شديداً بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، إذ يحدث ما يزيد على نصف الاصابات الجديدة بفيروس نقص المناعة بين الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٤ عاماً، وبالنسبة للأمراض المنقولة بالاتصال الجنسي، يصاب واحد من كل عشرين من المراهقين النشطين جنسياً في أرجاء العالم أحد الأمراض التي تنقل بالاتصال الجنسي. وعززت اليونيسيف من مشاركتها في منع الإيدز على النطاق العالمي عن طريق الآلية التنسيقية المتمثلة في برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب، بينما عززت اليونيسيف هذه المشاركة على الصعيد القطري عن طريق تنفيذ نهج متعددة القطاعات من بينها أنشطة للوقاية من فيروس نقص المناعة المكتسب/الإيدز وأنشطة للرعاية تستهدف النساء والشباب. وأيدت اليونيسيف على وجه الخصوص عدداً من الأنشطة المدرسية في أوغندا وتايلند وزمبابوي؛ وشاركت في مشروع رئيسي للاتصالات عن فيروس نقص المناعة/الإيدز مع مدينة سول في جنوب أفريقيا؛ وتعاونت اليونيسيف في هذه المسألة على الصعيد دون الإقليمي في مشروع ميكونغ في جنوب شرق آسيا.

التغذية والأمن الغذائي للأسر المعيشية

٥٣ - استحدثت جميع البلدان في العالم، في الوقت الحالي، باستثناء ١٥ بلد ناميا برامج لإضافة اليود لجميع ملح الطعام لمكافحة نقص اليود. ومن المتوقع أن تقوم بعض هذه البلدان الخمسة عشرة باستحداث برامج لإضافة اليود إلى الملح على نطاق واسع في المستقبل القريب. وخلال عام ١٩٩٦، وبسبب الزيادة

العالمية النطاق في استخدام الملح المزود باليود، أشارت التقديرات الى أن ١٢ مليوناً من المواليد الجدد قد تجنبوا خطر الإصابة بالغدامة الناجمة عن نقص اليود. ورغم أنه من الصعب للغاية الحصول على إحصاءات عن الغدامة، فمن المتوقع استناداً الى استخدام الملح المزود باليود، أن يصل عدد المواليد الرضع في عام ١٩٩٦ الذين سيعانون من الغدامة بسبب نقص اليود الى أقل من ٤٠ ٠٠٠ طفل على نطاق العالم بأسره.

٥٤ - وقلل عدد الكبير من البلدان بشكل بالغ عدد حالات الإصابة بالنقص الحاد لفيتامين ألف الذي يؤدي الى العمى ومنها على سبيل المثال إندونيسيا وبنغلاديش وفييت نام. وعلى الرغم من ذلك فثمة اعتراف بأن الإصابات الطفيفة والمعتدلة بنقص فيتامين ألف التي لا تصحبها مظاهر إكلينيكية واضحة منتشرة بشكل أكثر بكثير ولها عواقب أخطر على بقاء الطفل. ولذلك عدلت الأهداف بحيث تركز على ضمان أن يتلقى جميع الأطفال كمية كافية من فيتامين ألف بدلاً من القضاء على النقص الذي يحتاج الى علاج سريع. ويمثل الربط بين إضافة فيتامين ألف وبين الأيام الوطنية للتحصين استراتيجية ناجحة للغاية تسفر عن "تفعية" عالية جداً بفيتامين ألف في عدد من البلدان الضخمة من بينها بنغلاديش على سبيل المثال. وفي موريتانيا ابتكرت مناسبة "يوم الصحة والتغذية" الذي يجري فيه تحصين الأطفال وفي الوقت نفسه تزويدهم بكبسولات فيتامين ألف والعقار المضاد للدودة المعوية. وفي بوليفيا، دعمت اليونيسيف استخدام السكر المقوى بفيتامين ألف كوسيلة فعالة من حيث التكلفة لزيادة المقدار المأخوذ من فيتامين ألف في الأجل المتوسط وينظر في اتباع نهجين مماثلين في أوغندا والغلبيين.

٥٥ - وتعاونت مكاتب قطرية عديدة لليونيسيف في أمريكا اللاتينية والشرق الأوسط مع الحكومات ومع الصناعات الغذائية لتعزيز استحداث برامج لإضافة الحديد الى الأغذية لتقويتها. وفي فنزويلا، خلص تقييم أجري للتشريع الذي يطلب إضافة الحديد وفيتامين باء الى دقيق القمح والذرة الى أن هذا البرنامج قد خفض الى النصف انتشار فقر الدم بين الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٧ و ١٥ سنة في وقت شهدت فيه الظروف الاقتصادية تدهوراً. وفي عام ١٩٩٦، وافق ممثلون للحكومة وصناعة الدقيق من ١١ بلداً في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على أنه ينبغي إضافة الحديد الى دقيق القمح لتقويته كوسيلة لتقليل فقر الدم في المنطقة.

٥٦ - وخلال عام ١٩٩٦، تضاعف تقريباً عدد المستشفيات الملائمة للأطفال وزاد من ٢٨٢ ٤ مستشفى الى ٣١٩ ٨ مستشفى. وجاء هذا النمو المضاعف نتيجة للشراكة القوية القائمة مع الحكومات والمنظمات غير الحكومية ومع مستشفيات بعينها. ويمثل هذا تقدماً كبيراً نحو تنفيذ واحد من الأهداف العملية لإعلان إينوسنتي، الذي يشكل الاستراتيجية العالمية التي توجه أعمال اليونيسيف بشأن حماية وتعزيز وتدعيم الرضاعة الطبيعية. وفي الأماكن التي أقيمت فيها صلة راسخة مع المجتمعات المحلية لكي تواصل دعمها لهذه المسألة، ستضمن تلبية هذا الهدف مولد ملايين الأطفال في مستشفيات تهيئ البيئة والدعم المناسبين للأمهات لكي يرضعن المواليد الجدد رضاعة طبيعية.

التعليم الأساسي

٥٧ - عززت اليونيسيف مبادراتها الرئيسية بشأن تعليم البنات، مركزة على الجهود التي من شأنها تيسير التعليم أمام الحكومات والأبوين؛ وتنقيح المناهج الدراسية والمواد التعليمية للتخلص من النماذج النمطية؛ وتحويل البيئة التعليمية لجذب البنات إلى الدراسة واستبقائهن فيها؛ وتوظيف المزيد من الدراسات؛ وكفالة أن تتضمن المناهج الخاصة بتعليم المدرسين مسائل التمييز القائم على نوع الجنس؛ وتشجيع زيادة المشاركة المجتمعية. وكان من بين الشركاء في مبادرة تعليم البنات الوكالة الكندية للتنمية الدولية، وحكومة النرويج، ومؤسسة روكفلر. وبدئ برنامج لتعزيز المنظمات غير الحكومية في أفريقيا دعماً لتعليم البنات وتوفيراً له. وحتى الآن تم ضمان التمويل من أجل ١٨ بلداً، على الرغم من أن ٣٤ بلداً هي ملتزمة بالبرنامج فعلاً.

٥٨ - وجرى في عمان عام ١٩٩٦ استعراض منتصف العقد للإنجاز التعليمي. وقد كلف منتدى توفير التعليم للجميع اليونيسيف بمهمة تنظيم استعراضات منتصف العقد للتعليم بالنسبة لأفريقيا وعقد اجتماعان في عام ١٩٩٦ في ياوندي بالنسبة لغرب ووسط أفريقيا وفي جوهانسبرغ بالنسبة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي. واجتذبت هذه الاستعراضات مشاركة كثير من وزراء التعليم، الذين تعهدوا بأن يمنحوا أولوية في بلد كل منهم لجمع الإحصاءات التعليمية وتحليلها واستخدام هذه البيانات في التخطيط. والتزموا أيضاً بفحص المسائل المتصلة بتكلفة التعليم وتمويله، وخصوصاً من أجل كفالة تعليم البنات. وحدث خلال فترة منتصف العقد هذه تحسن ضئيل في سد الفجوة بين الجنسين فيما يتعلق بتحسين نوعية التعليم في التعليم الأولي.

٥٩ - وساعدت اليونيسيف في إعادة وضع برامج التعليم في البوسنة والهرسك ورواندا بعد فترات الانقطاع التي حدثت نتيجة للمنازعات الأهلية. ويجري الآن توسيع نطاق برنامج "إيدوكيت"، الذي وُضع من أجل التعليم في حالات الطوارئ ليجمع بين تقديم المواد الأساسية اللازمة للتعليم والتعلم وتقديم التدريب أثناء الخدمة لمدرسي المجتمعات المحلية.

٦٠ - ويعتبر برنامج التقييم المستمر في سويسرا، وتعزيز البرنامج المشترك بين منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة واليونيسيف لرصد التعلّم في الصين وعمان ولبنان ومالي والمغرب وموريتانيا، مثالين جيدين على الجهود المشتركة لتحسين نوعية التعليم. ولقد دعمت اليونيسيف المركز الدولي لتقييم التعليم بجامعة عبادان؛ نيجيريا، لتقديم دورات دراسية قصيرة المدى من أجل نيجيريا والبلدان المجاورة.

٦١ - واستخدمت أيضاً تكنولوجيا وسائط الإعلام لدعم تعليم الآباء والأمهات. وجرى تكييف أربعة شرائط فيديو للرسوم المتحركة، وذلك لكي تلائم شتى جماهير المشاهدين في الأردن وتركيا وتونس والعراق وفيت نام. ويجري استخدامها أيضاً في الولايات المتحدة.

٦٢ - ويستخدم برنامج "التعلم البهيج"، القائم على أساس نهج يشارك فيها الآباء والأمهات والأبناء، والمدرسون والسلطات المحلية، منهجيات واسعة الخيال في التعليم والتعلم لكي يتعلم الأطفال في بيئة

محببة إليهم. ويتيح برنامج مدارس المجتمع المحلي في زامبيا للأطفال غير القادرين على إيجاد مكان لهم بالمدارس الحصول على التعليم الأولي من خلال تعبئة موارد المجتمعات المحلية. وتقدم وزارة التربية في زامبيا الكتب الدراسية للأطفال في هذا البرنامج.

المياه، والبيئة، والإصحاح

٦٣ - أظهرت البرامج القطرية في إكوادور وبنغلاديش وبنما وغينيا وفييت نام وكوستاريكا ومالي وهندوراس، خلال عام ١٩٩٦، تأكيد البرامج مجدداً على الجهود المبذولة لتشجيع تعليم الإصحاح وحفظ الصحة في مرحلة الدراسة الأولية. ويجري في بوركينافاسو وغينيا - بيساو وضع نهج جديدة من أجل الصحة والإصحاح على صعيد المجتمعات المحلية بالتعاون مع كلية لندن لحفظ الصحة والطب المداري والمركز الدولي للمياه والإصحاح في هولندا. وتساعد الوكالة السويدية للتنمية الدولية اليونيسيف في تعزيز برامج الإصحاح في منطقة الجنوب الأفريقي وكذلك في إدخال تكنولوجيا الإصحاح الملائمة في منطقة غرب ووسط أفريقيا. وتحقق توافق في الآراء مع البنك الدولي بشأن التعاون في عدة بلدان في أفريقيا. وسيجري قريباً توقيع مذكرة تفاهم بين المنظمين للإسراع بخطى التقدم في مجال توفير الأمن المائي للأسر المعيشية، والإصحاح البيئي في سياق المبادرة الخاصة من أجل أفريقيا على نطاق منظومة الأمم المتحدة.

٦٤ - وسينشر قريباً دليل عن نهج وطريقة تقييم ممارسات حفظ الصحة المتصلة بالمياه والإصحاح وذلك بالتعاون مع المساعدة الإنمائية الرسمية البريطانية، ومؤسسة التغذية الدولية من أجل البلدان النامية وكلية لندن، لحفظ الصحة والطب المداري. وسيكون من شأن هذه الأدوات إلى جانب "كتيب الإصحاح" الذي يجري استكماله بدعم تقني من وكالة التنمية الدولية بالولايات المتحدة من خلال برنامج الصحة البيئية التابع لها، تمكين المكاتب القطرية من زيادة ضمان جودة البرامج. وقد جرى إعداد استراتيجية مشتركة مع منظمة الصحة العالمية من أجل إمدادات المياه والإصحاح ونظر فيها في الاجتماع الأخير الذي عقدته لجنة السياسة الصحية المشتركة بين اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية.

٦٥ - وقد وقعت اليونيسيف، في إطار ما تقوم به من أنشطة بيئية، مذكرة تفاهم مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة في آذار/مارس ١٩٩٧. وأعدت المنظمتان أيضاً ورقة دعوة مشتركة بشأن التسمم الناجم عن الرصاص وما له من آثار على الأطفال. ويجري النظر في عقد شراكة وثيقة مع المنظمات غير الحكومية البيئية مثل الصندوق العالمي من أجل الطبيعة والاتحاد العالمي للمحافظة على البيئة. وفي الهند غيرت اليونيسيف اسم برنامج المياه والإصحاح فأصبح "بيئة الطفل" وبدأت التحول نحو مفهوم قيام المجتمعات المحلية بإدارة البيئة المائية عن طريق إجراء دراسة عن المياه العذبة في خمس مناطق إيكولوجية مختلفة بالهند، وذلك بالتعاون مع الصندوق العالمي من أجل الطبيعة. وتستهدف الدراسة تحديد ما تحتاجه المجتمعات المحلية في مجال إدارة البيئة المائية حيث أن التركيز منصب الآن على توفير الأمن المائي للأسر المعيشية وليس مجرد توفير الماء.

باء - بناء القدرات ومشاركة المجتمعات المحلية والاستدامة

٦٦ - أصدرت اليونيسيف في عام ١٩٩٤ مبادئ توجيهية من أجل تقييم مدى استدامة البرامج تحت عنوان: "اختبار من عشر نقاط للبرمجة المستدامة" ولا تزال هذه المبادئ التوجيهية صالحة بل واكتسبت أهمية جديدة بعد أن أصبحت الصلة بين البرامج القطرية وتنفيذ معاهدة حقوق الطفل منهومة بشكل أفضل. وأصبح الآن من مبادئ البرنامج الراسخة أن بناء القدرات الوطنية والتمكين أساسيان للاستدامة وأن من المهم البناء على القدرات المحلية القائمة، مع إيلاء اهتمام خاص للاستراتيجيات التي من شأنها إشراك الأسر والمجتمعات المحلية والسلطات المحلية في تحليل المشاكل وإيجاد الحلول وتقييم مدى فعالية البرامج.

٦٧ - ومن الأمثلة الجيدة على البلدان التي أجيد فيها وضع استراتيجيات لتحسين استدامة البرامج، أوغندا باستراتيجيتها الصحية التي تركز على تحسين قدرة المجتمعات المحلية على تحديد المشاكل والاحتياجات الصحية ذات الأولوية واتخاذ ما يلزم من إجراءات. وقد جرى توسيع نطاق النهج القائم على الاستعانة بالمجتمعات المحلية في جمهورية تنزانيا المتحدة ليشمل، بعد أن كان مركزا أصلا على التغذية والصحة، الاستعانة بالمجتمعات المحلية في التعليم والوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، مع توسيع نطاق التغطية الجغرافية أيضا. وقد حقق نهج بناء القدرات الموضوع للبرنامج نتائج ناجحة في تخفيض سوء التغذية الشديدة والمتوسطة بنسبة ٦٠ و ٤٠ في المائة، على التوالي، وشجع الأسر على التصدي للقضايا الأوسع نطاقا المتعلقة بالبقاء والتنمية والوقاية والمشاركة. ففي البرازيل جرى وصل نهج المشاركة المجتمعية بخطة حقوق الإنسان عموما وبحقوق الطفل على وجه التحديد. وقد ركز على تقديم المساعدة القانونية دعما لتفاعل المجتمعات المحلية مع السلطات العامة، وثقيف البالغين والمراهقين والأطفال بالمواطنة، وتعزيز الحركات والإجراءات الاجتماعية فيما يتعلق بالحقوق. وما برح مكتب اليونيسيف في البرازيل يعمل بنشاط لإنشاء ودعم المجالس العاملة في مجال حقوق الأطفال والمراهقين ومجالس الوصاية، وكلاهما حاسم الأهمية في وضع السياسات الحكومية لكفالة حقوق الأطفال والمراهقين.

٦٨ - وتقوم عدة بلدان أيضا باعتماد منهجيات للمشاركة التي تؤثر على كل جانب من جوانب البرمجة. وبدأت تدريبات التخطيط وحلقات العمل التدريبية وأنشطة التقييم في استخدام منهجيات المشاركة والتمكين. ويدعم برنامج الهند، اتساقا مع اتفاقية حقوق الطفل، جهدا متضافرا لوضع الاعتراف بحقوق الطفل داخل سياق إجراءات مجتمعية أوسع نطاقا. ويتضمن ذلك العمل مع الجمعيات النسائية والهيئات المحلية المنتخبة، والتدريب على العمل الجماعي وبناء قدرات المجتمعات المحلية، وتعزيز أنشطة التحليل والرصد التي تقوم بها المجتمعات المحلية. وتركز مصر على الوصول إلى الذين لم يتيسر الوصول إليهم في أكثر المناطق حرمانا ونقصا في الخدمات بالريف والحضر. ويجري التركيز على توسيع أدوار المجتمعات المحلية في مجال صنع القرارات، وتنمية القدرات المحلية، والرصد والمشاركة في مراحل التخطيط والتنفيذ كافة. وتركز استراتيجية غانا الإنمائية الجديدة القائمة على الاستعانة بالمجتمعات المحلية على المناطق المحرومة. ويجري البدء بنهج في التمكين قائم على الحوار والتخطيط المشترك مع المجتمعات المحلية، يستكمل ببناء القدرات. وقد اعتمدت إندونيسيا نهجا تخطيطيا متكاملًا قائمًا على الاستعانة بالمجتمعات

المحلية وذلك نتيجة لتزايد الالتزام بالسلطة والمسؤولية اللامركزية عن أنشطة التخطيط والميزانية. وتركز زامبيا على تعزيز قدرة المجتمعات المحلية والأسر على حماية الأطفال ورعايتهم. والهدف من ذلك هو تمكين المجتمعات المحلية وذلك بمدى بالمهارات والطرق الكفيلة بتحديد الاحتياجات ذات الأولوية واتخاذ ما يلزم من إجراءات.

٦٩ - ومن أجل توثيق أفضل الممارسات والدروس المستفادة من مشاركة وتمكين المجتمعات، تجري دراسة لتحديد مختلف نهج مشاركة المجتمعات المحلية في عدة برامج قطرية وتحليل هذه النهج. ومن المنتظر إعداد تقرير كامل بحلول كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧.

جيم - تعزيز التقييم والرصد

٧٠ - وللربط على نحو أوثق بين التخطيط الاستراتيجي ووضع السياسة على نطاق المؤسسة من ناحية والدروس المستفادة من التقييم من ناحية أخرى تم في عام ١٩٩٦ دمج مكتب التقييم والبحث بمكتب التخطيط والتنسيق ومكتب السياسات الاجتماعية والتحليل الاقتصادي بغية تشكيل شعبة التقييم والسياسات والتخطيط. وخلال العام الماضي، انصب التركيز الرئيسي للتقييم والرصد على ما يلي: (أ) رصد ما أحرز من تقدم لتحقيق أهداف منتصف العقد من أجل الطفل؛ و (ب) الاستفادة من الدروس المستفادة من خبرات برامج اليونيسيف، مع التركيز على الصحة (مبادرة باماكو)، وفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، وحالات الطوارئ؛ و (ج) تعزيز القدرات من خلال تدريب الموظفين وزيادة تطوير قاعدة البيانات؛ و (د) دمج الرصد والتقييم في إعداد البرامج القطرية من خلال تحسين التخطيط؛ و (هـ) توسيع نطاق منهجيات التقييم، مع التركيز على حقوق الطفل، والتقييم المرتكز على المشاركة.

٧١ - ويعد تعزيز الرصد والتقييم محور تنفيذ برنامج التفوق الإداري الذي يعترف بما تقدمه هذه الأنشطة من مساهمة هامة في تحسين الإشراف والمساءلة وتحسين الأداء البرنامجي، والتعلم التنظيمي والتخطيط الاستراتيجي. فعلى سبيل المثال، يرجح أن يكون تنفيذ الخطة المتكاملة للرصد والتقييم، التي هي فعلا جزء من جميع الوثائق البرنامجية، أكثر اتساقا الآن حيث إنها سوف تضاف إلى خطة إدارة البرنامج القطري ويمكن متابعتها بطريقة منهجية أكبر من خلال نظام إدارة البرامج الجديد.

٧٢ - وكان رصد حالة الأطفال أحد المجالات التي تم فيها تحقيق إنجاز هام في عام ١٩٩٦، وتوج ببذل جهد عالمي لرصد ما أحرز من تقدم وطني نحو تحقيق أهداف منتصف العقد من أجل الطفل، ومما أورده الأمين العام في تقرير منتصف العقد الذي قدمه إلى الجمعية العامة وفي "التقرير المرحلي عن متابعة مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل" (E/ICEF/1997/14)، الذي قدمته اليونيسيف إلى المجلس التنفيذي في دورته الحالية. ودعمت اليونيسيف جمع وتحليل البيانات في أكثر من ١٠٠ بلد، قام ٧٠ منها تقريبا بجمع بيانات باستعمال الدراسة الاستقصائية للمجموعات المتعددة المؤشرات، وهي منهجية فعالة واقتصادية وضعتها اليونيسيف، بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة،

وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومكتب الأمم المتحدة الإحصائي، ومراكز الولايات المتحدة لمكافحة الأمراض والوقاية منها. وساهم هذا الجهد في بلدان كثيرة في تعزيز القدرات الإحصائية الوطنية على جمع البيانات الاجتماعية وتحليلها، وقد قدمت طلبات لمواصلة هذا الجهد، ولا سيما من قبل المكاتب الإحصائية الأفريقية واللجنة الاقتصادية لأفريقيا.

٧٣ - وزيد في عام ١٩٩٦ تطوير نهج تقييم البرامج القطرية. وتم تحسين المبادئ التوجيهية بناء على آخر الخبرات المكتسبة وطبقت في تقييم البرنامج القطري لهايتي (١٩٩٢-١٩٩٦). وقدم التقييم معلومات عن الطرق التي يتكيف بها البرنامج القطري مع الدور المتغير للدولة والمجتمع المدني خلال مختلف مراحل الأزمات والفترة الانتقالية، كما وفر دروساً لها تطبيق أوسع على استجابات اليونيسيف في الحالات الطارئة المعقدة في عام ١٩٩٦. وكان هذا جزءاً من التركيز الخاص على الحالات الطارئة المعقدة في عام ١٩٩٦، حيث تضي الأوضاع المتغيرة بسرعة وصعوبات الوصول وانعدام الأمن والحاجة إلى التعديلات المتكررة في النهج أهمية خاصة على الرصد والتقييم.

٧٤ - وزودت المكاتب القطرية في عام ١٩٩٦ بنسخة جديدة، أيسر استعمالاً تركز على البرنامج الحاسوبي 'نوافذ'، من قاعدة بيانات التقييم تحتوي على أكثر من ٦٠٠٠ دراسة وتقييم، وسيجري قريباً توزيع نسخة محدثة على قرص حاسوبي مدمج (بذاكرة للقراءة فقط). وقد يصبح هذا القرص أداة قوية تسمح لكل من اليونيسيف وغيرها من الشركاء بالإفادة من الدروس ونتائج التقييمات المستقاة من خبرات على نطاق العالم. وأحد الجوانب المبتكرة لهذه الخبرة، أي مبادرة أفرقة الدعم التقني. كان موضوعاً لتقييم قام به مركز Diakomh Jemmts الدولي في الترويج. ويقدم التقرير معلومات قيمة عن عملية التعلم التنظيمي والتغيير داخل اليونيسيف ومع الشركاء الرئيسيين. كما يقدم تقييماً إيجابياً لأهمية وفعالية مبادرة أفرقة الدعم التقني بوصفها استراتيجية للتعجيل بعملية التعلم ولوضع مجموعة من الاستجابات البرنامجية على وجه السرعة (الاستجابة في هذه الحالة إلى مرض نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)) إلى مجالات جديدة معنية بالتنظيم.

٧٥ - وعملت اليونيسيف، في إطار ما تبذره من جهود مستمرة لتحسين التنسيق والمواءمة المشتركين بين الوكالات، مع الوكالات الأخرى التابعة للفريق الاستشاري المشترك المعني بالسياسات، لإنتاج "المبادئ التوجيهية المشتركة للرصد والتقييم" وتوزيعها على نطاق واسع، مما يعد أمراً ذا صلة بالرصد والتقييم على صعيد البرامج والمشاريع وهي تشتمل على توصيات بشأن استعراضات منتصف المدة للبرامج القطرية. ونقل إلى مرحلة التطبيق الميداني نشاط مشترك آخر يقوم به الفريق الاستشاري المشترك المعني بالسياسات، وهو وضع التقييم القطري المشترك. واستمرت المشاركة في الفريق العامل المشترك بين الوكالات تتيح فرصة للتنسيق واقتسام المعلومات فيما بين مكاتب التقييم التابعة لمنظومة الأمم المتحدة وللمؤسسات بریتون وودز.

٧٦ - وفي عام ١٩٩٦، بدأت الجهود المبذولة لتعزيز الرصد والتقييم في أفريقيا باعطاء ثمارها. وقدمت حلقات العمل الإقليمية لموظفي الرصد والتقييم في المكاتب القطرية التوجيه التقني بشأن التقييم المرتكز على المشاركة، وتحليل السياسة العامة، والتقييم الريفي القائم على المشاركة، وتنفيذ الدراسات الاستقصائية للمجموعات المتعددة المؤشرات، وغير ذلك من المواضيع، كما عززت أيضا الترابط الشبكي وتبادل المعلومات فيما بين البلدان. وكانت الأولوية تعطى عادة لدعم البلدان التي تعد تقارير للمجلس التنفيذي وذلك لمساعدتها على تحسين نوعية خطة الرصد والتقييم للبرنامج القطري الجديد وللمساهمة في تحديد أذق للدروس المستفادة من البرنامج السابق.

دال - نوع الجنس والتنمية

٧٧ - أسفر زخم الأعمال التحضيرية للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، المعقود في بيجين في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، عن التزامات سياسية في معظم البلدان بالمتابعة عن طريق سياسات وبرامج جديدة من أجل النساء والفتيات. وأتاح هذا الزخم فرصا ممتازة على الصعيد القطري لإدخال القضايا المتعلقة بنوع الجنس في صلب عدة برامج قطرية جديدة للتعاون أقرها المجلس التنفيذي في أيلول/سبتمبر ١٩٩٦. وحددت البرامج القطرية لبليرز وكوت ديفوار وملاوي وناميبيا ونيبال مجموعة من الأهداف الواضحة لتقليص التفاوت ولدعم تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، كما أكدت على ضرورة رصد البرامج على نحو حساس لمسألة الجنسين. وهي تقترح برامج متعددة القطاعات لتحقيق الأهداف المتمثلة في تعليم الفتيات وخفض وفيات الأمهات أثناء النفاس، ومنع حمل المراهقات ومرض فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، والقضاء على الممارسات التمييزية مثل تشويه الأعضاء التناسلية للإناث والزواج المبكر.

٧٨ - وقد اعتمدت استراتيجية إقليمية لمعالجة ختان البنات في أربعة بلدان في شرق أفريقيا هي إثيوبيا واريتريا والصومال وكينيا. ويولى الاهتمام لنهج المشاركة المجتمعية التي تشارك فيها الفتيات والموظفات العاملات، في قطاعات الصحة والتعليم والاتصال. ويجري تنفيذ خطط مماثلة في مصر، وكذلك في السودان عن طريق مبادرة القرى الصديقة للأطفال. وستكون للدروس المكتسبة قيمتها في زيادة التوسع في مجالات أخرى وللتطبيق في البلدان المجاورة.

٧٩ - واستجابة للاهتمام المتنامي بالعنف المنزلي الموجه ضد النساء والفتيات في جنوب آسيا، يقوم مشروع إقليمي بتحديد النساء المناضلات وعقد المقارنات بين قصص نجاح المنظمات الشعبية لخدمة أغراض متعددة. وهي تشمل نشر المعلومات في البلدان السبعة كلها. ووضع استراتيجيات ضد العنف في البرامج القطرية، وإقامة شبكات للمناضلات داخل البلد الواحد وفيما بين البلدان، كما تشمل مقدمي الخدمات والمحامين في المنطقة. وقد قامت مبادرات مماثلة اضطلعت بها منظمات غير حكومية في بابوا غينيا الجديدة وجامايكا وجمهورية تنزانيا المتحدة والجمهورية الدومينيكية وغيانا والفلبين بتنظيم أنشطة خاصة وحملات لتوعية الجمهور بالعنف المنزلي، مشركة النساء والرجال في مناقشة مسألة حقوق المرأة.

٨٠ - وكان التقدم المحرز في معالجة احتياجات وحقوق المراهقات بطيئا. وقد شكلت المشاكل الجمة التي تواجهها الفتيات الأكبر سنا وبيئاتهن العائلية، التي كثيرا ما تكون معقدة، تحديات بالغة الصعوبة لمقرري السياسات - ارتفاع معدلات ترك الدراسة، وزيادة معدلات الحمل بين المراهقات، فيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب، والضعف إزاء الاستغلال الجنسي والاساءة الجنسية، والممارسات الضارة، وسوء التغذية، العمل الشاق، مع ضآلة احتمالات التغيير في معظم البلدان النامية. وتسعى برامج مبتكرة في مجالات التعليم غير النظامي، والتغذية، وتقديم المشورة للحوامل من المراهقات، والأنشطة التعليمية للوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب إلى معالجة هذه المشاكل في بلدان مثل بوتسوانا وبيرو وجامايكا وبلدان شرق الكاريبي والصين وكوستاريكا وملاوي ونيجيريا والهند.

٨١ - وقد تضمن تقرير المدير التنفيذي إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، المقدم إلى المجلس التنفيذي في الدورة السابقة، معلومات عن متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة. واليونسيف مشارك نشط في إعداد الخطط الوطنية لتنفيذ برنامج العمل. فعلى الصعيد الإقليمي، تتعاون اليونسيف مع الوكالات الأخرى للأمم المتحدة في تنظيم اجتماعات وأنشطة إقليمية. فمثلا في أوائل ١٩٩٦. تعاون المكتب الإقليمي لشرق آسيا ومنطقة المحيط الهادئ في تنظيم اجتماع إقليمي للوفود الحكومية لمناقشة متابعة الخطة الإقليمية وخطط العمل الوطنية، وفيما بعد ذلك، في حزيران/ يونيه، تعاون المكتب الإقليمي لليونسيف لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي مع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة ودعم اجتماعا لمراكز التنسيق للمرأة والمنظمات غير الحكومية وغيرها لوضع خطة إقليمية تقوم على أساس المشاركة وتعاون المنظمات غير الحكومية. وانضم المكتب الإقليمي لشرق وجنوب أفريقيا إلى حكومة أوغندا ومنظمة الوحدة الأفريقية في تنظيم مؤتمر إقليمي معني بتعليم ومحو أمية المرأة، عقد في كمبالا في أيلول/ سبتمبر ١٩٩٦. ويتضمن إعلان كمبالا، الذي اعتمده وفود من ٣٥ بلدا أفريقيا، التزامات واضحة من قبل الحكومات بتخفيض التفاوت بين الجنسين في التعليم وتقديم مبادئ توجيهية للعمل مستقبلا في مجال تعليم الفتيات والنساء.

٨٢ - وعلى الصعيد العالمي، فاليونسيف عضو في اللجنة المشتركة بين الوكالات المعنية بالمرأة والمساواة بين الجنسين التابعة للأمم العام، وعضو في الفريق الفرعي لبرنامج إدماج المرأة في التنمية التابع للفريق الاستشاري المشترك المعني بالسياسات. وأسهمت اليونسيف، في إطار منظور ولايتها، في الخطة المتوسطة الأجل على نطاق المنظومة لمتابعة برنامج عمل بيجين. وهي تشارك في كثير من الأنشطة التعاونية المشتركة بين الوكالات. وقد أعد مؤخرا، كجزء من عمل الفريق الفرعي لبرنامج إدماج المرأة في التنمية التابع للفريق الاستشاري المعني بالسياسات، تقرير بشأن "مسؤولية ومساءلة وكالات الأمم المتحدة في تنظيم مسائل المرأة". وقد ناقشت اللجنة المشتركة بين الوكالات توصيات الدراسة في آذار/ مارس من أجل اتخاذ التدابير اللازمة على نطاق المنظومة.

هـ - عمليات الطوارئ

تنسيق المساعدة الإنسانية

٨٣ - نما تعاون اليونيسيف مع إدارة الشؤون الإنسانية بالأمم المتحدة على صعيد السياسة وفي النواحي العملية خلال عام ١٩٩٦. وطلبت اليونيسيف، إسهاما منها في مبادرة إدارة الشؤون الإنسانية بشأن أثر الجزاءات، إجراء دراسة يجري الاضطلاع بها الآن، لتحديد المعايير الكفيلة بقياس أثر الجزاءات على رعاية الأطفال.

٨٤ - وتنسق إدارة الشؤون الإنسانية استجابة الأمم المتحدة بشأن الألغام الأرضية. وتقوم اليونيسيف، في هذا الإطار، بإعداد قواعد ومبادئ توجيهية بشأن التوعية بالألغام الأرضية.

٨٥ - وتعاونت اليونيسيف أيضا مع إدارة الشؤون الإنسانية في تقييم واستعراض العمليات الإنسانية، وأهم تلك العمليات التي تمت خلال العام هي استعراض عملية شريان الحياة للسودان. وعلى الرغم من أن هذا التعاون دعم بصفة عامة العمل الذي تقوم به اليونيسيف وعملية شريان الحياة للسودان، وأنه تم الاعتراف به لأثره المثمر على الأطفال، فقد أثار تحديات أخرى لأنشطة اليونيسيف في مجال تعزيز وحماية حقوق الأطفال في حالات النزاع المسلح أو المشردين بسببه أدت إلى استعراض الاستراتيجيات البرنامجية لليونيسيف.

٨٦ - ومن الناحية العملية، تدعم اليونيسيف منظومة التنسيق من خلال إعارة موظفين لإدارة الشؤون الإنسانية في المقر وفي المواقع الميدانية. ومنسقتو الشؤون الإنسانية حاليا في منطقة البحيرات الكبرى وفي العراق هم من الموظفين الأقدم باليونيسيف. وتقدم اليونيسيف، في شمال العراق وفي القطاع الجنوبي لخط شريان الحياة للسودان، حيث تضطلع اليونيسيف بدور المنظمة الرائدة، موظفين إضافيين لدعم إدارة عمليات اليونيسيف، مما سمح للمنسقين المعيّنين بانفاق المزيد من الوقت على مهامهم المشتركة بين الوكالات وهناك ثلاثة موظفين إضافيين، من بينهم مدير فرع الدعم المشترك بين الوكالات، يضطلعون بمهام رئيسية في سقر إدارة الشؤون الإنسانية في نيويورك وجنيف.

٨٧ - وتسهم اليونيسيف في عمليات المجلس الاقتصادي والاجتماعي وتود أن تكون هناك آلية تنسيق تعمل بشكل أقوى وأوضح إلى جانب تعزيز دور اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات.

٨٨ - ويولى اهتمام متزايد للمشاركة بين وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية وغيرها تعزيزا للتنفيذ الفعال لهذه السياسات. ومن ضمن الشركاء الرئيسيين مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وتحالف إنقاذ الطفل وإدارة الشؤون الإنسانية.

متابعة جدول أعمال مناهضة الحرب ودراسة غراسا ماشيل

٨٩ - أتاح ترويج جدول أعمال مناهضة الحرب في تقرير حالة الأطفال في العالم لعام ١٩٩٦ وعرض دراسة ماشيل في الجمعية العامة للأمم المتحدة فرصا هامة لإبراز قضية الأطفال في حالات النزاع المسلح وأشار إلى وجود تغيير معين واتجاه اليونسيف. وتسعى اليونسيف، مستخدمة اتفاقية حقوق الطفل كإطار توجيهي، إلى تحقيق تركيز أشد بشأن ضمان تنفيذ حقوق الطفل في حالات النزاع المسلح وحماية الطفل من الاساءة، والاهمال والاستغلال والتمييز؛ وتعزيز المبادئ الإنسانية. ويوفر تقرير "الأطفال والنساء في حالات الطوارئ: الأولويات الاستراتيجية والشواغل التنفيذية لليونسيف" (E/ICEF/1997/7)، الذي اعتمده مجلس الإدارة في كانون الثاني/ يناير ١٩٩٧ (E/ICEF/1997/12 (Part I)، المقرر ٧/١٩٩٧)، إطار السياسة لعمليات الطوارئ التي تقوم بها اليونسيف، ويؤيد التقرير التوصيات الواردة بتقرير ماشيل وينص على تدابير عملية تخططها اليونسيف أو تنفذها بالفعل في برامجها الخاصة بالطوارئ.

٩٠ - وفي إطار هذه السياسة، يجري وضع سياسات واستراتيجيات أخرى في كثير من المجالات التي أبرزها تقرير ماشيل، مثل حماية الطفل، والجزاءات، والدعوة لإزالة الألغام الأرضية، والأطفال المشردين داخليا والأطفال غير المصحوبين. واليونسيف نشطة عالميا في مسائل مثل حملة الوقاية من الألغام الأرضية المضادة للأشخاص واعتماد بروتوكول اختياري لمكافحة استغلال الأطفال. ويجري الاضطلاع بذلك، حيثما أمكن، بالتعاون مع وكالات أخرى، ولا سيما مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، في مجالين حساسين هما حماية الأطفال والأطفال غير المصحوبين.

٩١ - ودعما لتنفيذ هذه السياسات والاستراتيجيات على الصعيد القطري، يجري بالفعل إعداد المبادئ التوجيهية وأفضل الممارسات في مجالي الأطفال الجنود والتوعية بالألغام الأرضية. وبالتعاون مع مبادرة التدريب على حالات الطوارئ الصعبة ومشاركة من وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية تم أيضا إعداد نموذج تدريب بشأن المبادئ الإنسانية والحماية سيجري العمل به من منتصف عام ١٩٩٧. ويجري حاليا استكمال المراحل الأخيرة من الصيغة المنقحة من دليل اليونسيف في حالات الطوارئ الذي سيحتوي على مبادئ توجيهية عملية لجميع هذه المسائل. وسيعزز هذا الكتيب إلى حد كبير قدرة الموظفين الميدانيين على تنفيذ البرامج الموضوعة لهذه المجالات.

٩٢ - وتوضح بعض الأمثلة القليلة من الميدان بعض المبادرات الحالية لليونسيف. فبعد المبادرتين اللتين قامت بهما اليونسيف في جنوب السودان وبوروندي، وقعت المنظمة اتفاقا مع الحكومة لحماية أطفال بوروندي وهي الآن بسبيل وضع برنامج حماية الطفل. وفي أفغانستان، قامت اليونسيف، مستندة إلى الطبيعة غير التمييزية لاتفاقية حقوق الطفل، بسحب دعمها من المدارس التي لا تسمح للفتيات بالدراسة. وفي ليبيريا، تشارك اليونسيف بنشاط في تسريح الأطفال الجنود وإعادة إدماجهم في سياق استراتيجية لدعوة مكثفة لحقوق الطفل.

٩٣ - واعترافاً بأن بناء القدرات الداخلية مسألة جوهرية لضمان قدرة المنظمات على متابعة وتنفيذ توصيات تقرير ماشيل وجدول أعمال مناهضة الحرب، جعلت اليونيسيف حماية حقوق الطفل في حالات الطوارئ الصعبة من أولوياتها التدريبية العالمية. ويعمل مكتب برامج الطوارئ بشكل وثيق مع قسم تدريب وتنمية قدرات الموظفين لتعزيز هذا التدريب.

٩٤ - وتؤيد اليونيسيف بشكل كامل توصية تقرير ماشيل القاطنة بتعيين مقرر خاص للأطفال في حالات النزاع المسلح. وقد أجرت بالفعل مناقشات واسعة مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ولجنة حقوق الإنسان لمناقشة الدعم المتوخى لمكتب المقرر الخاص متى أنشئ.

رابعاً - المسائل التي تهم المجلس التنفيذي بوجه خاص

ألف - متابعة المؤتمرات الدولية

٩٥ - شاركت اليونيسيف بنشاط في فرق العمل الثلاث المشتركة بين الوكالات، وفي اللجنة المعنية بالمرأة والمساواة بين الجنسين، سعياً نحو استحداث آليات على نطاق منظومة الأمم المتحدة من أجل تنفيذ الغايات والأهداف ذات الأولوية التي حددتها المؤتمرات الدولية التي عقدت مؤخراً. ووفقاً للأهداف الأصلية المحددة لعام ١٩٩٧، سوف تقدم فرق العمل منتجات لتعزيز التنسيق فيما يتعلق بإيصال الدعم على الصعيدين الإقليمي والقطري، كجزء من نظام المنسق المقيم، حتى يتسنى للمكاتب الميدانية للأمم المتحدة أن تزيد من فعالية ما تقدمه من مساعدة للحكومات والمؤسسات الوطنية في سعيها نحو تحقيق الالتزامات المحددة في المؤتمرات.

٩٦ - والمنتج الرئيسي لفرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بالعمالة والتنمية المستدامة هو تقرير تلخيصي معد للاستخدام من جانب نظام المنسق المقيم، بصفة خاصة ويلخص التقرير الدروس المستفادة على الصعيد القطري وعبر البلدان بغية: (أ) اقتراح السبل لتحسين التعاون بين الوكالات في المستقبل؛ (ب) وتوفير تصور واضح لمختلف المكونات التي تنجح في تعزيز العمالة وسبل العيش المستدامة في حالات معينة، وللمؤشرات اللازمة لرصد النجاح المحرز في هذه المجالات. وسينتج هذا التقرير التلخيصي في المقام الأول عن الاستعراضات القطرية التي تتناول العناصر المتصلة بالعمالة وسبل العيش المستدامة في سبع من دراسات الحالة الإفرادية تبين مجموعة متنوعة من مستويات التنمية المختلفة وإمكانات استقاء الدروس منها.

٩٧ - وكمكّن الاستعراضات القطرية حلقات عمل للحوار الوطني مدتها يوم واحد جمعت بين واضعي السياسات الحكومية، وممثلي المجتمع المدني، وممثلي العمال وأرباب العمل، وأعضاء مؤسسات البحوث الوطنية، ووسائل الإعلام، وأوساط المانحين. واستخدمت حلقات العمل هذه لنشر النتائج، وتحقيق توافق في الآراء بشأن التوصيات، وتحديد احتياجات الدعم من منظومة الأمم المتحدة في المستقبل.

٩٨ - وتقدم فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية للجميع ستة منتجات نهائية هي: (أ) مبادئ توجيهية لنظام المنسق المقيم للأمم المتحدة؛ و (ب) رسم بياني حائطي للمؤشرات الأساسية للخدمات الاجتماعية؛ و (ج) تقارير عن أفضل الممارسات/الدروس المستفادة فيما يتعلق بالتعاون بين المانحين في توفير المساعدة للقطاع الاجتماعي؛ و (د) بطاقة للجيب عن الدعوة من أجل الخدمات الاجتماعية الأساسية؛ و (هـ) مجموعة مؤشرات لقياس تنفيذ التوصيات الصادرة عن المؤتمرات المعقودة مؤخرا في القطاع الاجتماعي؛ و (و) موجز للاتفاقيات والمعاهدات المتصلة بالقطاع الاجتماعي.

٩٩ - وقد عملت اللجنة المشتركة بين الوكالات المعنية بتهيئة بيئة مؤاتية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية من أجل التأليف بين أفضل الممارسات أو الدروس المستفادة بهدف: (أ) إيضاح العوامل المهيئة لبيئة مؤاتية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ و (ب) وضع آليات لتحسين التنسيق بين الوكالات فيما يتعلق بدعم هذه البيئة. ويتولى فريق الاقتصاد الكلي والإطار الاجتماعي، من خلال فريقين فرعيين، دراسة دور وكالات منظومة الأمم المتحدة في مساعدة البلدان في توفير إطار اجتماعي واقتصادي كلي مناسب عن طريق إجراء دراسات حالة إفرادية في خمسة بلدان تم اختيارها كمزيج تمثيلي - أوغندا، وزامبيا، وفييت نام، والمكسيك، وهنغاريا. ويعكف فريق تنمية القدرة على الإدارة، استنادا إلى الدراسات التي اضطلعت بها وكالاته الأعضاء، على إعداد تقرير موحد يقدم الخطوط العامة لأفضل الممارسات، مع وضع ولاية كل وكالة وميزتها النسبية في الاعتبار.

١٠٠ - ووضعت جميع فرق العمل المشتركة بين الوكالات في الاعتبار مواضيع شاملة عديدة وتعاونت على الاضطلاع بمزيد من التطوير لها. وتضمنت هذه المواضيع مؤشرات وبيانات ومسائل تتعلق بالفوارق بين الجنسين والاستدامة.

١٠١ - ومنذ إيجاد العملية المذكورة أعلاه، شرعت مكاتب اليونيسيف الميدانية بالفعل، كجزء من نظام المنسق المقيم، في استخدام إطار فرق العمل كدليل لتنظيم عمليات متابعة تكميلية على الصعيد القطري. وقد جرى إشراك السلطات الوطنية والمحلية والمنظمات غير الحكومية وشركاء منظومة الأمم المتحدة إشراكا كاملا في هذا النشاط. وفي حين أن إنجاز فرق العمل المشتركة بين الوكالات للمبادئ التوجيهية سوف يعجل بهذه الأنشطة، فثمة أمثلة جيدة موجودة لها بالفعل:

(أ) مدغشقر: إنشاء أفرقة مواضيعية للخدمات الاجتماعية الأساسية، والعمالة وسبل العيش المستدامة، والأمن الغذائي، وتوفير سبل الوصول للدخل والموارد أمام الجميع، وبالإضافة إلى ذلك، فثمة مواضيع شاملة عديدة، من بينها المرأة وبناء القدرات والاستدامة؛

(ب) لبنان: إنشاء فرق للعمل لمناظرة لفرق العمل المنظمة على مستوى المقر، مع قيام اليونيسيف بدور الجهة المنظمة في البداية لاجتماعات فريق توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية؛

(ج) الهند: إنشاء أربعة أفرقة عاملة مشتركة بين الوكالات معنية بمسألة الجنسين والتنمية، ومسائل التعليم، والسكان والتنمية، وفيرس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب. وتشارك اليونيسيف على نطاق واسع في الفريقين الأولين كما تضطلع فيهما بدور الوكالة الرائدة المشاركة؛

(د) كازاخستان: إنشاء أربعة أفرقة مواضيعية معنية بالخدمات الاجتماعية، والنهوض بالمرأة، والعمالة، والتنمية المستدامة. وتعمل اليونيسيف كرئيس مشارك في الفريقين الأولين؛

(هـ) السلنادور: أنشئت عدة آليات تنسيق مخصصة لمتابعة المؤتمرات الدولية، بما في ذلك المؤتمرات التي تناولت السكان والتنمية، والتنمية الاجتماعية، ومسألة الجنسين والتنمية.

١٠٢ - ومن المنتظر أن يؤدي إنجاز عمل فرق العمل المشتركة بين الوكالات الكائنة في المقر ونشر مبادئها التوجيهية وغيرها من آليات الدعم الى التعجيل السريع بوضع آليات المتابعة وأنشطتها. وسوف يكون معيار النجاح أو الفشل في متابعة اليونيسيف ومتابعة المنظومة كلها للمؤتمرات الدولية هو ما يتحقق من نتائج ملموسة يمكن قياسها في هذا الميدان.

باء - إشاعة التفوق الإداري

١٠٣ - بحلول منتصف عام ١٩٩٦، أصبحت إشاعة التفوق الإداري محور التركيز لجهود الإصلاح التي تبذلها الأمانة. وقد أكملت أفرقة برنامج التفوق الإداري والمستشارون الخارجيون العمل المتعلق بوضع إطار للمساءلة بالنسبة لليونيسيف، وقدمت توصيات بشأن الهياكل والنظم الرامية الى دعم اللامركزية في عمليات اليونيسيف. واستعرضت هذه التوصيات داخليا، وأخضعت للاختبار قياسا بما قدمته شركة بوزاكن وهاملتون من اقتراحات للإصلاح، ونوقشت مع المجلس التنفيذي، الأمر الذي هيا السبيل لتحديد الأولويات للمضي قدما في الإصلاح خلال الفترة ١٩٩٧/١٩٩٦. وكما كان مقررا في الأصل، تم في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ حل فرقة العمل الإدارية، وتولى مكتب المدير التنفيذي مسؤولية رصد برنامج التفوق الإداري ومراقبته، بينما اضطلع مديرو الفروع في أنحاء المنظمة بالمسؤولية الرئيسية فيما يتعلق بتنفيذ برنامج التغيير.

١٠٤ - وطوال هذه الفترة، واصلت الأمانة حوارا مستمرا وبناء مع المجلس التنفيذي بشأن المبادئ التنظيمية التي توجه برنامج التفوق الإداري، والتغيرات المطلوبة في الهياكل، ونظم التشغيل، والعمليات الرئيسية للأعمال في المنظمة، ولا سيما ما يتصل منها بإدارة البرامج والأشخاص والموارد المالية.

١٠٥ - ومن النواتج الرئيسية لتنفيذ برنامج التفوق الإداري خلال هذه الفترة منتجان هما وضع نظام مديري البرامج واختباره ميدانيا، ووضع أول ميزانية متكاملة للمقر والمكاتب الإقليمية.

١٠٦ - وأقر المجلس في دورته العادية الثانية المعقودة في نيسان/أبريل ١٩٩٦ أول ميزانية متكاملة للمقر والمكاتب الإقليمية (E/ICEF/1996/AB/L.5 و Corr.1) (المقررات من ١٠/١٩٩٦ إلى ١٤/١٩٩٦).

١٠٧ - وعملت اليونيسيف على نحو وثيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان طوال عام ١٩٩٦ بشأن تنسيق الميزانيات. وتمخضت هذه العملية عن إعداد تقرير قدم الى المجلس في دورته العادية الأولى المعقودة في كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ (E/ICEF/1997/AB/L.3 و Add.1) وتمت الموافقة عليه (المقرر ٥/١٩٩٧). وينسق هذا عرض ميزانيات اليونيسيف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان وتعريفها ومنهجياتها، وسيجري تنفيذه عند إعداد ميزانية الدعم لفترة السنتين ١٩٩٨ - ١٩٩٩ التي ستقدم للمجلس في دورته العادية الأولى لعام ١٩٩٨.

١٠٨ - وقدم للمجلس في دورته الأولى العادية لعام ١٩٩٧ تقرير عن "الميزنة الموحدة في اليونيسيف" (E/ICEF/1997/AB/L.4) وتمت الموافقة عليه (المقرر ٣/١٩٩٧). وأورد هذا التقرير التعديلات التي يلزم إجراؤها في الشكل المتبع في الميزنة الموحدة في اليونيسيف حتى يتمشى مع المبادئ التوجيهية لتنسيق الميزانيات.

١٠٩ - وأكملت مؤسسة كى بي إم جي/بيت مارويك (KPMG/Peat Marwick) الاستشارية دراستها للأنظمة والعمليات المالية المتبعة في اليونيسيف. وتمخضت الدراسة عن توصيات باستحداث نظام مالي جديد، وتعزيز الهيكل التنظيمي، وتنقيح العمليات التجارية. وتعرفت اليونيسيف على منتج تجاري للنظام المالي يفي باحتياجات المنظمة كلها، بما في ذلك الاحتياجات الوظيفية التجارية لعملية بطاقات المعايمة وشعبة الإمدادات وشرع في تنفيذ النظام الجديد في آذار/مارس ١٩٩٧.

١١٠ - وواصلت اليونيسيف مشاركتها النشطة في الفريق العامل المشترك بين الوكالات المعني بالبيانات المالية الذي نظمته اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الإدارية عام ١٩٩٤.

جيم - مراجعة الحسابات والمراقبة

١١١ - خلال عام ١٩٩٦ أتمت اليونيسيف ٣٠ عملية لمراجعة الحسابات (٢٥ في المكاتب القطرية و ٥ في المقر). وجرى تعزيز مكتب المراقبة الداخلية خلال ذلك العام بإضافة وظيفتين من الفئة الفنية، وتوفير موارد مالية إضافية لتمكين اليونيسيف من الاستعانة بالدراسة الخارجية حسب الاقتضاء. وعين المدير الجديد لمكتب المراقبة الداخلية وتم شغل سائر الوظائف الشاغرة. ويجري الآن إيلاء مزيد من الاهتمام لنوعية عمليات مراجعة الحسابات، كما وضعت استراتيجية جديدة لتحديد الطريقة التي ينبغي لليونيسيف أن تنتهجها في عمليات مراجعة الحسابات. وتتوافر الآن طريقة أكثر فعالية لتحديد أي الوظائف في المكاتب والمقر يتعين مراجعة حساباتها، باستخدام عوامل مخاطرة مختلفة مثل حجم أرصدة الحسابات المتعلقة. والتأخير في تقديم الحسابات. ويوجه مزيد من الاهتمام الى المكاتب الميدانية الكبيرة، والى شعب

المقر الرئيسية كشعبة الإمدادات. وقد انتهت معظم عمليات المراجعة الى ضرورة تعزيز الإشراف والمراقبة، ويجري اتخاذ الخطوات لتحسين وسائل المراقبة والإشراف والمتابعة الداخلية. ويتسم نهج مراجعة الحسابات بالمشاركة بصورة متزايدة، وهو يساعد في توجيه وضع خطط النهوض بالمكاتب وفي إيجاد الحلول للمشاكل الكامنة.

١١٢ - وقد جرى التركيز أيضا على تحديد نطاق التحسينات المتعلقة بالكفاءة ويجري، بالتشاور الوثيق مع المسؤولين عن توجيه عمليات تقييم البرامج، الاضطلاع بأعمال مبتكرة لتقييم نوعية تنفيذ البرامج. ويتم التشديد بقدر كبير على ضمان إنفاق الأموال إنفاقا رشيدا في جميع أوجه معاملات اليونيسيف وأنشطتها البرنامجية.

١١٣ - وتتبع الأمانة تنفيذ توصيات مراجعة الحسابات بصورة أوثق وتضطلع بزيارات للمتابعة في الحالات التي توجد بها شواغل متعلقة بالتنفيذ. وقد أجريت على سبيل المتابعة عملية هامة لمراجعة حسابات المكتب التطري في كينيا في عام ١٩٩٦. وبحلول كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، كان بوسع مراجعي الحسابات أن يؤكدوا أنه قد تم تنفيذ جميع التوصيات الـ ٦٧ المتعلقة بمراجعة الحسابات فيما عدا ٣ توصيات فقط.

خامسا - تعبئة الموارد، والإيرادات والنفقات

ألف - تعبئة المزيد من الموارد العامة

١١٤ - في مناخ انخفضت فيه المساعدة الإنمائية الرسمية وتددت احتمالات الإيرادات الواردة من المانحين الرئيسيين، من الملائم بوجه خاص لليونيسيف أن تسعى جاهدة إلى الحصول على حصص أعلى وزيادات اسمية في الموارد العامة من أجل الإبقاء على درجة عالية من المرونة في معالجة مسائل الأطفال ذات الأولوية فضلا عن الحفاظ على طابع تعدد الأطراف وعلى جودة عمليات اليونيسيف. وقد استرعى اهتمام المجلس التنفيذي واللجان الوطنية إلى القلق الذي تثيره الموارد العامة في عدة مناسبات، بما في ذلك استرعاؤه في تقرير المدير التنفيذي لعام ١٩٩٦ (E/ICEF/1996/10 (Part I)). وبصورة أعم، تشكل مسألة تأمين التمويل الأساسي على أساس يمكن توقعه ومأمون ومتواصل موضوع المناقشات الجارية بشأن الإصلاح في الأمم المتحدة وموضوع قرار الجمعية العامة ٢٢٧/٥٠ المؤرخ ٢٤ أيار/مايو ١٩٩٦، كما عالجت اليونيسيف هذه المسألة في التقرير السنوي المقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي (E/ICEF/1997/10 (Part I)، الفصل الثاني).

١١٥ - وقد زادت حصة الموارد العامة من ٥٣ في المائة في ١٩٩٥ إلى ٥٨ في المائة في ١٩٩٦ نظرا لحدوث زيادة قدرها ١٤ مليون دولار في إيرادات الموارد العامة وانخفاض في إجمالي الإيرادات تسبب فيه بشكل رئيسي هبوط في إيرادات أموال الطوارئ والأموال التكميلية. وتعرب اليونيسيف عن امتنانها

للحكومات المانحة التي زادت من مساهماتها من الموارد العامة بالعملية المحلية لعام ١٩٩٦، بما في ذلك فنلندا وهولندا واليابان والنرويج والدانمرك من بين البلدان العشرة التي تأتي في المقدمة.

١١٦ - وتم اتخاذ عدد من المبادرات لتعبئة المزيد من الموارد العامة. وكجزء من استجابة أوسع نطاقاً، تعمل اليونيسيف مع المانحين لتحديد مساهمات يمكن تخصيصها للموارد العامة بدلاً من الأموال التكميلية عندما يمكن تلبية احتياجات المانحين الخاصة من المعلومات والتقارير.

١١٧ - وقد أشارت اللجان الوطنية إلى أنه إذا أعيد تشكيل الآلية الحالية لتقديم التقارير السنوية عن البرمجة القطرية للموارد العامة بحيث تدعم احتياجاتها، فإن ذلك سيحسن قدرتها على توجيه الأموال التي تجمعها للموارد العامة. وعلى مدى الستة أشهر الماضية، قامت الأمانة، بالاتفاق مع اللجنتين الوطنيتين لألمانيا وهولندا، بتكييف بعض المكونات المحددة لعملية تقديم التقارير القطرية السنوية بحيث تستجيب لاحتياجاتهما المتعلقة بجمع الأموال على أساس تجريبي. وتبين المؤشرات الأولية أن هذا النهج عملي، ولكنه يحتاج إلى تقييم مع اللجان الوطنية المشاركة والبلدان المعنية.

باء - الإيرادات

١١٨ - في عام ١٩٩٦، بلغ إجمالي الإيرادات ٩٤٤ مليون دولار. وهذه الإيرادات تقل بمبلغ ٨٤ مليون دولار (٨ في المائة) عن إجمالي الإيرادات المقدر بمبلغ ١٠٢٦ دولار في الخطة المتوسطة الأجل لعام ١٩٩٦ (E/ICEF/1996/AB/L.10)، وتقل بمبلغ ٦٧ مليون دولار من إجمالي الإيرادات في عام ١٩٩٥. ويرجع الانخفاض في إجمالي الإيرادات بشكل رئيسي إلى انخفاض إيرادات أموال الطوارئ والأموال التكميلية.

١١٩ - ويبين الجدول ١ أدناه تقسيم الإيرادات على حسب المصدر. وفي عام ١٩٩٦ حصلت اليونيسيف على إيراداتها من مصدرين رئيسيين: الحكومات والمنظمات غير الحكومية، التي أسهمت بمبلغ ٦٠٧ ملايين من الدولارات (٦٤ في المائة) من إجمالي الإيرادات، والمصادر غير الحكومية/القطاع الخاص، التي وفرت ٣٠٠ مليون دولار (٣٢ في المائة). وأتى الفرق البالغ ٣٧ مليون دولار (٤ في المائة) من وكالات الأمم المتحدة ومصادر متنوعة أخرى.

١٢٠ - وخلال عام ١٩٩٥ زادت المساهمات الإجمالية المقدمة من تسع حكومات إذا قيست بدولارات الولايات المتحدة. وظلت الولايات المتحدة أكبر حكومة مانحة لليونيسيف، إذ أسهمت بما إجماليه ١٤٣ مليون دولار، كما زادت مساهمتها الإجمالية عما كانت عليه خلال السنة الماضية بمبلغ ١٥ مليون دولار. كما أن الولايات المتحدة هي المساهم الأول في الموارد العامة. واستمرت مساهمتها في الموارد العامة على مستوى ١٠٠ مليون دولار منذ عام ١٩٩٣.

١٢١ - وما زالت السويد تحتل المركز الثاني بين أكبر الحكومات المانحة كما أنها أكبر مساهم في تبرعات الأموال التكميلية على الرغم من الانخفاض في قيمة مساهمتها الإجمالية.

١٢٢ - وأبقت هولندا والنرويج على مركزهما الثالث والرابع بين أكبر الحكومات المانحة، تليهما اليابان والدانمرك والمملكة المتحدة وكندا وسويسرا وفنلندا، وقد حلت سويسرا وفنلندا محل إيطاليا وأستراليا في قائمة الحكومات العشرة الأوائل. وهذه الحكومات العشر المانحة وفرت مجتمعة أكثر من نصف إجمالي إيرادات اليونيسيف في عام ١٩٩٦. ومن ضمن المساهمات المقدمة من الوكالات الحكومية الدولية مبلغ ١٢ مليون دولار أسهم به الاتحاد الأوروبي.

١٢٣ - ويورد التقرير السنوي لليونيسيف لعام ١٩٩٦ قائمة بالمساهمات المقدمة من الحكومات واللجان الوطنية والقطاع الخاص حسب البلدان.

الجدول ١ - إيرادات اليونيسيف حسب مصدر التمويل
(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	
٦٠٧	٦٥٥	٦٥٨	٥٣٩	الحكومات
٣٠٠	٣٠٨	٢٧٨	٢٥٥	المصادر غير الحكومية/القطاع الخاص
٣٧	٤٨	٧٠	٧٢	مصادر أخرى
<u>٩٤٤</u>	<u>١٠١١</u>	<u>١٠٠٦</u>	<u>٨٦٦</u>	المجموع

١٢٤ - ويرد تقسيم الإيرادات حسب فئة أو نوع التمويل في الجدول ٢ أدناه. وبلغت إيرادات الموارد العامة ٥٥١ مليون دولار في عام ١٩٩٦، وهي تقل بمبلغ ١٦ مليون دولار (٣ في المائة) عن المبلغ المقدر في الخطة ائمتوسطة الأجل لعام ١٩٩٦ هو ٥٦٧ مليون دولار. وتزيد بمبلغ ١٤ مليون دولار (٣ في المائة) عن المبلغ الفعلي في عام ١٩٩٥.

الجدول ٢ - إيرادات اليونيسيف حسب نوع التمويل
(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	
٥٥١	٥٣٧	٥٣٥	٥٠٩	الموارد العامة
٢٨٧	٣١١	٢٥٧	١٨٧	الأموال التكميلية (العادية)
٨٣٨	٨٤٨	٧٩٢	٦٩٦	المجموع الفرعي
١٠٦	١٦٣	٢١٤	١٧٠	الأموال التكميلية لحالات الطوارئ
٩٤٤	١٠١١	١٠٠٦	٨٦٦	المجموع

١٢٥ - وفي عام ١٩٩٦، بلغ إجمالي إيرادات الأموال التكميلية ٣٩٣ مليون دولار. وهو يقل بمبلغ ٦٦ مليون دولار عن المبلغ المسقط في الخطة المتوسطة الأجل وهو ٤٥٩ مليون دولار وبمبلغ ٨١ مليون دولار عن المبلغ الفعلي في عام ١٩٩٥. وفي عام ١٩٩٦، بلغت إيرادات الأموال التكميلية العادية ٢٨٧ مليون دولار. وهي تقل بمبلغ ٢٤ مليون دولار (٨ في المائة) عن المبلغ المقابل في عام ١٩٩٥ وبمبلغ ١٢ مليون دولار (٤ في المائة) عن المبلغ المستهدف في الخطة المتوسطة الأجل وهو ٢٩٩ مليون دولار. وكان هناك أيضا انخفاض ملحوظ في مستوى التمويل التكميلي لبرامج الطوارئ. وفي عام ١٩٩٦، كان إجمالي إيرادات الأموال التكميلية لحالات الطوارئ البالغ ١٠٦ ملايين من الدولارات يقل بمبلغ ٥٤ مليون دولار (٣٤ في المائة) عن المبلغ الوارد في الخطة المتوسطة الأجل وهو ١٦٠ مليون دولار وبمبلغ ٥٧ مليون دولار (٣٥ في المائة) عن المبلغ الذي حصلت عليه اليونيسيف في عام ١٩٩٥ وهو ١٦٥ مليون دولار.

جيم - بطاقات المعايدة والعمليات المتصلة بها

١٢٦ - ما زالت عملية بطاقات المعايدة تمثل مصدر إيراد كبيرا جدا لليونيسيف. ففي عام ١٩٩٦، أدت الإيرادات الصافية الناجمة عن مبيعات البطاقات وغيرها من المنتجات وجمع الأموال من القطاع الخاص من خلال عملية بطاقات المعايدة والعمليات الأخرى المتصلة بها إلى توليد ١٥٠ مليون دولار للموارد العامة مقابل ١٤٥ مليون دولار في عام ١٩٩٥. وبلغت الأموال التكميلية المتأتية من مصادر القطاع الخاص/المصادر غير الحكومية ١٥٠ مليون دولار. وما زال برنامج تنمية جمع الأموال وبرنامج تنمية السوق يوفران الدعم بتحديد واختيار مناسبات جديدة لزيادة حجم المبيعات من بطاقات المعايدة وإيجاد قنوات توزيع جديدة. كما يمكنان شبكة اللجان الوطنية التابعة لليونيسيف من تحديد مانحين جدد دعما لأنشطة اليونيسيف.

١٢٧ - ويمكن الحصول على مزيد من التفاصيل عن عملية بطاقات المعايدة في التقرير المالي والبيانات المالية المتعلقة بعملية بطاقات المعايدة عن السنة المنتهية في ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٦ (E/ICEF/1997/AB/L.9) وخطة عمل عملية بطاقات المعايدة والميزانية المقترحة لسنة ١٩٩٧ (E/ICEF/1997/AB/L.8)، وكلاهما معروضان على المجلس في دورته الحالية.

دال - النفقات الإجمالية

١٢٨ - بلغ مجموع النفقات ٩٧١ مليون دولار في عام ١٩٩٦. وبالإضافة إلى ذلك كانت هناك ديون متعذرة التحصيل وأعباء أخرى بلغت قيمتها ١٥ مليون دولار (انظر الجدول ٣ أدناه). وكان مجموع النفقات في عام ١٩٩٦ يقل بمبلغ ٩٧ مليون دولار عن مبلغه في الخطة المتوسطة الأجل. وكانت النفقات المتعلقة بالإدارة والتنظيم في عام ١٩٩٦ والتي بلغت ٩٧ مليون دولار مساوية لمبلغها في عام ١٩٩٥ تقريبا وأقل بمقدار ١١ مليون دولار عن المبلغ المسقط في الخطة المتوسطة الأجل لعام ١٩٩٦، وبلغت نفقات التعاون البرنامجي ٨٢٤ مليون دولار أي نسبة ٨٨ في المائة وشملت ٦٨٤ مليون دولار للمساعدة المباشرة للبرامج و ١٤٠ مليون دولار لخدمات الدعم البرنامجي.

الجدول ٣ - النفقات حسب نوع المدخلات

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	
				التعاون البرنامجي
٢٦٢	٣٣٠	٣٣٤	٣٥٩	اللوازم والمعدات (بما في ذلك الشحن)
٤٢٢	٤٧٤	٤٦٧	٤٤٥	النقد والمساعدات الأخرى
١٤٠ ^(أ)	١٠٨	٩٩	٩٣	خدمات الدعم البرنامجي
٨٢٤	٩١٢	٩٠٠	٨٩٧	المجموع الفرعي
٩٧	٩٩	٩١	٨٧	الإدارة والتنظيم
١٥	١١	٨	١٣	ديون متعذرة التحصيل وأعباء أخرى
٩٣٦	١٠٢٢	٩٩٩	٩٩٧	المجموع

(أ) سيجري ابتداءً من عام ١٩٩٦، إدماج الصناديق العالمية، التي كانت تُدرج في السابق تحت باب اللوازم والمساعدة النقدية، في ميزانية المقر الرئيسي والمكاتب القطرية (انظر E/ICEF/1996/AB/L.5 و Corr.1).

١٢٩ - وسترد النتائج المالية المفصلة لعام ١٩٩٦ في التقرير والبيانات المالية المؤقتة للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦ (E/ICEF/1997/AB/L.11) التي ستقدم إلى المجلس التنفيذي في دورته العادية الثالثة في أيلول/ سبتمبر ١٩٩٧، وتوفر الخطة المتوسطة الأجل إطار الإسقاطات المالية للفترة ١٩٩٦-١٩٩٩ (E/ICEF/1996/AB/L.10).

هـ - النفقات البرنامجية

١٣٠ - تعاونت اليونيسيف في عام ١٩٩٦ مع ١٦١ بلدا منها ٤٦ بلدا في أفريقيا و ٣٧ بلدا في الأمريكتين ومنطقة البحر الكاريبي و ٣٢ بلدا في آسيا و ١٨ بلدا في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا و ٢٨ بلدا في وسط وشرق أوروبا ورابطة الدول المستقلة ودول بحر البلطيق. ويشمل ذلك ١٤ بلدا في منطقة البحر الكاريبي و ١٣ بلدا جزريا في منطقة المحيط الهادئ و ٥ بلدان في الشرق الأوسط و ١١ بلدا في وسط وشرق أوروبا ودول بحر البلطيق قُدم لها الدعم من خلال توصيات البرامج المتعددة البلدان أو من الأموال المخصصة للأنشطة الإقليمية. ويقدم الشكل الأول توزيعا للنفقات البرنامجية حسب القطاع البرنامجي ويبين أن الحصة الرئيسية من النفقات لا تزال في قطاع الصحة.

١٣١ - وفي عام ١٩٩٦، بلغت النفقات في مجال أنشطة الطوارئ ١٤٥ مليون دولار (٢١ في المائة) وذلك مقابل ٢٠٣ مليون دولار (٢٥ في المائة) في عام ١٩٩٥. ويبين الشكل الثاني توزيعا للنفقات البرنامجية في حالات الطوارئ. وما زالت النفقات الرئيسية في حالات الطوارئ تتكبد في مجال الصحة، إلا أن زيادة كبيرة قد حدثت في عام ١٩٩٦ في النفقات البرنامجية المتعلقة بالأطفال الذين يحتاجون لحماية خاصة. وهذا يفسر زيادة النفقات في المجالات البرنامجية الأخرى من نسبة ١٠ في المائة في عام ١٩٩٥ إلى نسبة ١٣ في المائة ١٩٩٦.

١٣٢ - ويوفر الشكل الثالث توزيعا للنفقات البرنامجية حسب المنطقة الجغرافية. وقد زادت حصص أفريقيا وآسيا والأمريكتين ومنطقة البحر الكاريبي في عام ١٩٩٦ في الوقت الذي انخفضت فيه حصص منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ووسط وشرق أوروبا ورابطة الدول المستقلة ودول بحر البلطيق.

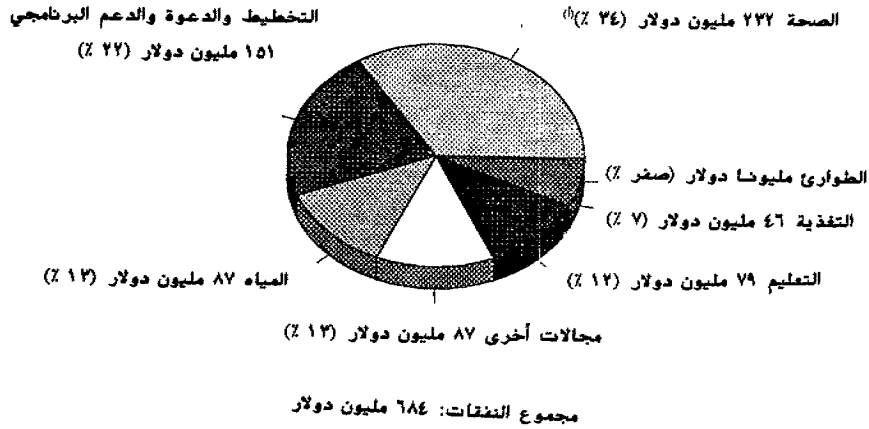
١٣٣ - ويبين المرفق توزيعا للنفقات البرنامجية في البلدان المصنفة طبقا لنصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي ومعدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة. وقد أنفق ٤٧٩ مليون دولار أي ٧٠ في المائة من النفقات البرنامجية في ٦٥ بلدا من البلدان المنخفضة الدخل التي يبلغ نصيب الفرد فيها ٧٢٥ دولارا أو أقل من الناتج القومي الإجمالي. كما أنفق مبلغ ١٣٢ مليون دولار أي نسبة ١٩ في المائة في ٤٩ بلدا من بلدان الشريحة الدنيا من البلدان المتوسطة الدخل التي يبلغ نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي فيها من ٧٢٦ دولارا إلى ٨٩٥ دولارا، وأنفق مبلغ ٣٦ مليون دولار أي نسبة ٥ في المائة في ١١ بلدا من البلدان المرتفعة الدخل التي يتراوح نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي فيها بين ٨٩٦ دولارا و ٨٩٥٥ دولارا.

الشكل لأول

النفقات البرنامجية لليونيسيف

موزعة حسب الميدان البرنامجي، بما في ذلك

النفقات في حالات الطوارئ، ١٩٩٦



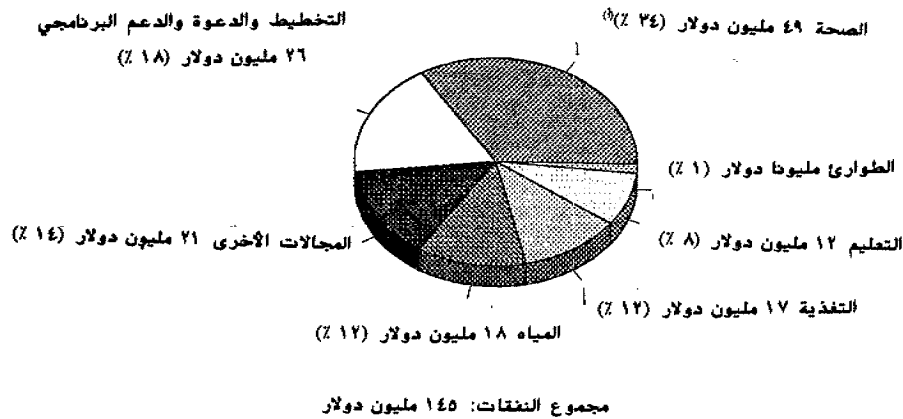
(أ) تشمل الصحة برنامج التحصين الموسع، ٧٩ مليون دولار؛ والعلاج بالإمهامة الغموية، ٤ ملايين دولار؛ والأنشطة الصحية الأخرى، ١٤٩ مليون دولار.

الشكل ٢

النفقات البرنامجية لليونيسيف

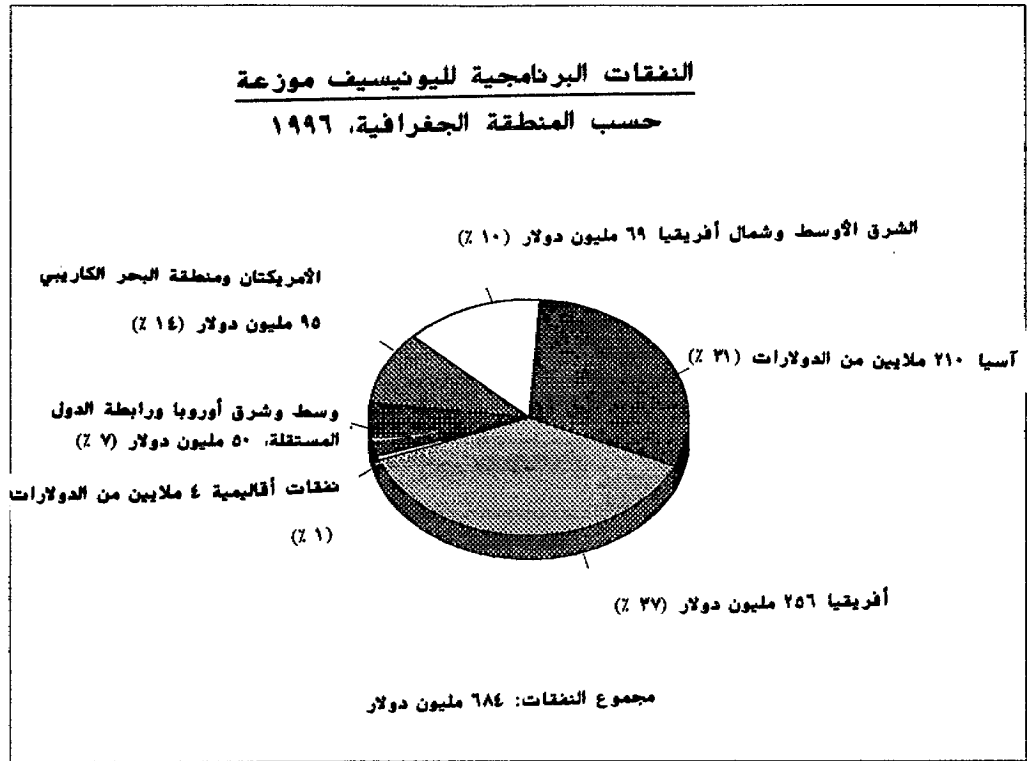
على حالات الطوارئ وإعادة التأهيل

موزعة حسب الميدان البرنامجي ١٩٩٦



(أ) يشمل مجال الصحة برنامج التحصين الموسع، ١٥ مليون دولار؛ ومليون واحد من الدولارات للعلاج بالإمهامة الغموية؛ و ٢٣ مليون دولار للأنشطة الصحية الأخرى.

الشكل الثالث



المرفق

النفقات البرنامجية للبلدان المصنفة حسب الناتج القومي الإجمالي
ومعدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة

السنات لكل طفل (سنتات الولايات المتحدة)	مجموع السكان من الأطفال (النسبة المئوية)	مجموع النفقات (النسبة المئوية)	النفقات البرنامجية في عام ١٩٩٦ (بملايين دولارات الولايات المتحدة)	عدد البلدان	عدد السكان من الأطفال في ١٩٩٥ (بالملايين)	الناتج القومي الإجمالي في ١٩٩٤ ومعدل وفيات الأطفال دون الخامسة في ١٩٩٥ ^(١)
						<u>المنخفضة الدخل</u>
٨٤	١٤	٣٧	٢١٨	٣١	٢٥٨	معدل مرتفع جدا لوفيات الأطفال دون سن الخامسة
(ب)٦٠	٣٧	٢٩	١٩٥	٢١	٦٠٤	معدل مرتفع لوفيات الأطفال دون الخامسة
(ج)٤٧	٢٤	٧	٥٠	١١	٤٥٤	معدل متوسط لوفيات الأطفال دون الخامسة
(د)٠	صفر	٢	١٦	٢	٧	معدل منخفض لوفيات الأطفال دون الخامسة
(هـ)٥١	٧٠	٧٠	٤٧٩	٦٥	١ ٣٢٢	المجموع الفرعي
						<u>ذات الدخل المتوسط الأدنى</u>
(د)٠	صفر	صفر	١	١	صفر	معدل مرتفع للغاية لوفيات الأطفال دون سن الخامسة
٤٩	٦	٨	٥٣	١٠	١٠٩	معدل مرتفع لوفيات الأطفال دون الخامسة
٢٥	١٥	١٠	٦٨	٣١	٢٧٧	معدل متوسط لوفيات الأطفال دون الخامسة
٤٠	١	١	١٠	٧	٢٥	معدل منخفض لوفيات الأطفال دون الخامسة
٣٧	٢٢	١٩	١٣٢	٤٩	٤١١	المجموع الفرعي
						<u>ذات الدخل المتوسط الأعلى</u>
(د)٠	صفر	صفر	١	١	١	معدل مرتفع للغاية لوفيات الأطفال دون سن الخامسة
-	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	معدل مرتفع لوفيات الأطفال دون الخامسة
٢٤	٧	٥	٣٣	٧	١٣٧	معدل متوسط لوفيات الأطفال دون الخامسة

السنات لكل طفل (سنات الولايات المتحدة)	مجموع السكان من الأطفال (النسبة المئوية)	مجموع النفقات (النسبة المئوية)	النفقات البرنامجية في عام ١٩٩٦ (بملايين دولارات الولايات المتحدة)	عدد البلدان	عدد السكان من الأطفال في ١٩٩٥ (بالملايين)	النتائج القومي الإجمالي في ١٩٩٤ ومعدل وفيات الأطفال دون الخامسة في ١٩٩٥ ^٥
٨	١	صفر	٢	٣	١٩	معدل منخفض لوفيات الأطفال دون الخامسة
٢٣	٨	٥	٣٦	١١	١٥٧	المجموع الفرعي
٣٦	١٠٠	٩٥	٦٤٧	١٢٥	١ ٨٩١	المجموع للبلدان:
		٥	٣٧			المجموع للصندوق العالمي والصناديق الإقليمية
٨٣	(١٩)	١٠٠ (٤٤)	٦٨٤ (٣٠٣)	(٤٣)	(٣٦٥)	المجموع الكلي: (أقل البلدان نمواً من بينها)

(أ) المنخفضة الدخل = نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي ٧٢٥ دولاراً أو أقل.

ذات الدخل المتوسط الأدنى = نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي يتراوح بين ٧٢٦ دولاراً و ٢ ٨٩٥ دولاراً.

ذات الدخل المتوسط الأعلى = نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي يتراوح بين ٢ ٨٩٦ دولاراً و ٨ ٩٥٥ دولاراً.

معدل مرتفع للغاية لوفيات الأطفال دون سن الخامسة = أكثر من ١٤٠ حالة وفاة للأطفال دون سن الخامسة لكل ١ ٠٠٠ مولود حي.

معدل مرتفع لوفيات الأطفال دون الخامسة = ٧١-١٤٠ حالة وفاة للأطفال دون الخامسة لكل ١ ٠٠٠ مولود حي.

معدل متوسط لوفيات الأطفال دون الخامسة = ٢١-٧٠ حالة وفاة للأطفال دون الخامسة لكل ١ ٠٠٠ مولود حي.

معدل منخفض لوفيات الأطفال دون الخامسة = أقل من ٢١ حالة وفاة للأطفال دون الخامسة لكل ١ ٠٠٠ مولود حي.

(ب) حسب السنات لكل طفل باستثناء الهند.

(ج) حسب السنات لكل طفل باستثناء الصين.

(د) لم يحسب عدد السنات للمجموعات ذات العدد الصغير جداً من السكان من الأطفال لئلا تتعرض الصورة للتشويه.

(هـ) حسب السنات لكل طفل باستثناء الهند والصين.

(و) حسب جزر المحيط الهادئ والبحر الكاريبي على أن كل مجموعة منهما تمثل بلداً واحداً.

— — — — —